

# المراقب الاقتصادي



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055  
info@mas.ps | www.mas.ps



سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



هيئة سوق رأس المال  
Capital Market Authority



البنك المركزي  
للإحسان، الفلسطيني



MAS  
معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# المراقب الاقتصادي

عدد 74 / 2023

المحرر: د. نعمان كنفاني  
المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:  
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)  
- أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
- د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية  
- د. بشار أبو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
ص. ب 19111 ، القدس و ص. ب 2426 ، رام الله  
تلفون: +970-2-2987053 / 4  
فاكس: +970-2-2987055  
بريد إلكتروني: info@mas.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
ص. ب 1647 ، رام الله  
تلفون: +970-2-2982700  
فاكس: +970-2-2982710  
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية  
ص. ب 452 ، رام الله  
هاتف: +970-2-2415251  
فاكس: +970-2-2415310  
بريد إلكتروني: info@pma.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
ص. ب 4041 ، البيرة - فلسطين  
هاتف: +970-2-2946946  
فاكس: +970-2-2946947  
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps  
بريد إلكتروني: info@pcma.p

النسخة الإنجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي:  
<https://mas.ps/en/publications/8927.html>

© حقوق الطبع والنشر محفوظة 2023

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

## المحتويات

### القسم الأول: الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثاني 2023

1. الناتج المحلي الإجمالي 1
2. السكان وسوق العمل 2
3. المالية العامة 4
4. القطاع المصرفي 5
5. القطاع المالي غير المصرفي 6
6. الأسعار والتضخم 7
7. التجارة الخارجية 8

### القسم الثاني: متابعات اقتصادية

- الادخار المحلي والادخار الأجنبي في الاقتصاد الفلسطيني 9
- تاريخ حقل غزة مارين: 24 عام من المراوحة في ذات المكان 11
- انكشاف الاقتصاد الفلسطيني أمام مخاطر التقلب في أسعار الفائدة 13
- هل يدر زيت الزيتون الفلسطيني ذهباً؟ توصية من البنك الدولي: تقليص دعم المحروقات 17
- 19

## تقديم

يقدم لنا المراقب الاقتصادي الربعي في شرحه المركز لأبرز المؤشرات ومتابعاته لتطورات اقتصادية لافتة في الربع الثاني، حكاية تعثر تعافي الاقتصاد الفلسطيني، التي واكبها المراقب منذ ظهور أول بوادرها عقب ركود 2020 الكبير. يسرد المراقب الصعوبات الكبرى في الخروج من نكسة الجائحة الاقتصادية وغيرها من الصدمات التي تظهر هشاشة الاقتصاد الوطني. نرى ذلك في تباطؤ النمو في الناتج المحلي، والاستقرار في معدلات البطالة، والقيود على الموازنة العامة، والفجوات الشاسعة بين قطاع غزة المحاصر والضفة الغربية المجزأة، وغيرها من عناصر الضعف في الأداء الاقتصادي.

يلاحظ أن سرديّة الأداء الربعي تسعى لتحقيق أهداف المراقب في توفير صورة ملخصة للتطورات الربعية في قسمه الأول، تسهم في رسم صورة واضحة ومتسقة لقراءه من صناعات السياسات والباحثين، وكذلك يسمح بالانتقائية في عرض المقارنات الربعية (السابقة والمناظرة)، وفي التركيز على مؤشر يستحق فحصه أو تحليل اتجاهه بين ربع وآخر (كما يشرح الأمر فيما يتعلق بخيارات تسجيل مؤشرات النمو المختلفة).

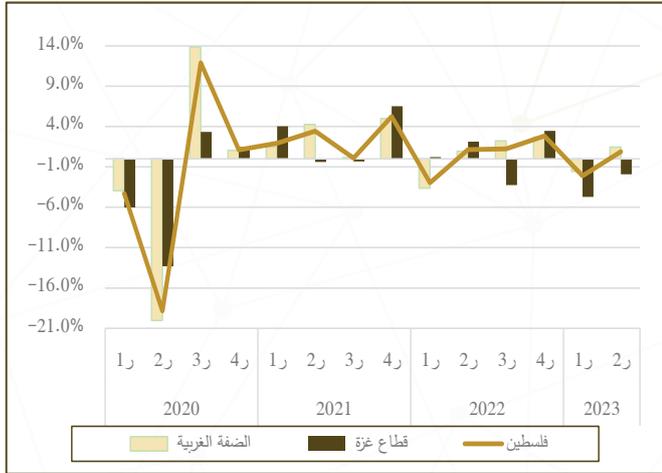
كذلك، فإن المراقب في قسمه الثاني يحلل بشكل أعمق عدداً من الإشكاليات أو الملفات الاقتصادية العالقة، منها ما يتعلق بجوهر أداء بعض المؤشرات الكلية على الاقتصاد الحقيقي بشكل عام (موضوعي الادخار المحلي الأجنبي، وانكشاف الاقتصاد أمام مخاطر التقلب في أسعار الفائدة)، ومنها ما يفحص بعض الفرص الاقتصادية الراهنة (موضوعي حقل غزة مارين وزيت الزيتون الفلسطيني)، بالإضافة إلى ما هو سياساتي وعاجل (كموضوع تقليص دعم المحروقات).

نعتقد أن القارئ سيجد في هذه الصفحات سرداً دقيقاً للتوجه الاقتصادي الفلسطيني الراهن، ولتحديات مختلفة تواجه تنميته. وأخيراً يتقدم الشركاء الأربعة بالشكر لطاقم البحث المشترك على ما يتم من تطوير وتركيز للمراقب الربعي.

رجا الخالدي  
مدير عام ماس

## 1- الناتج المحلي الإجمالي

شكل 1: معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي (النمو الربعي مقارنة مع الربع السابق %)



شكل 2: القيمة المضافة في فلسطين حسب القطاع الاقتصادي (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)



جدول 1: التبدل في الإنفاق على الناتج المحلي ومساهمة مكونات الطلب في نموه بين الربعين المتناظرين

التغير في الاستخدام النهائي	النمو (%)	المساهمة في النمو %
التغير في الاستهلاك الخاص	5.9	6.0
(+) التغير في الاستهلاك العام	(0.3)	(0.1)
(+) التغير في الاستثمار	4.6	1.2
(+) التغير في الصادرات	21.6	3.5
(-) التغير في الواردات	14.7	(9.3)
(+) التغير في صافي السهو والخطأ	(75.3)	1.6
الناتج المحلي	2.9	2.9

\* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

- شهد الاقتصاد الفلسطيني في العام 2021 نمواً وصل إلى 7% عقب التدهور الحاد في العام الذي سبقه (-11%) بتأثير جائحة كورونا. ولكن النمو تباطأ إلى نحو 4% في العام الماضي، كما تباطأ مزيداً في الربع الأول من هذا العام، إلى 3.1% (أساس سنوي). وشهد الربع الثاني 2023 تراجعاً طفيفاً في النمو أيضاً، وصل إلى 2.9% على أساس سنوي (أي بالمقارنة مع الربع الثاني من العام السابق).
- يوضح الشكل 1 الانحدار الكبير في نمو الناتج المحلي بتأثير الجائحة في 2021، واستعادة الاقتصاد لبعض ما خسره في العام التالي، ثم تراجع معدلات النمو الربعية وتذبذبها الحاد نسبياً. ويعود التذبذب إلى العوامل الموسمية، وإلى أن المؤثرات الخارجية على الأداء الاقتصادي متقلبة بدورها (تحويلات المقاصة، المساعدات، وتحويلات العمال في إسرائيل).
- بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 2023 نحو 4,739 مليون دولار بالأسعار الجارية، موزعةً بين 85% في الضفة الغربية و15% في قطاع غزة. وانعكس هذا التوزيع على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت 1,361 دولار في الضفة مقابل 328 دولار في القطاع.
- انعكس تباطؤ معدل النمو، مع زيادة عدد السكان، إلى تراجع دخل الفرد بالأسعار الجارية بنسبة 2.5% في قطاع غزة بين الربع الأول والثاني 2023، مقابل ارتفاع بنسبة 0.9% في الضفة. وهذا يعني عملياً أن تراجعاً في دخل الفرد بالقيمة الحقيقية (بعد أخذ التضخم بالاعتبار) بين الربعين حدث في كل من القطاع والضفة.
- يمكن النظر إلى الناتج المحلي من جانبين، جانب إجمالي قيمة الإنتاج (القيمة المضافة) في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجانب إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات. على صعيد القيمة المضافة يوضح الشكل 2 أن القطاعات الخدمية هي الأعلى مساهمة في الاقتصاد بحصة 60% من الناتج المحلي الإجمالي. ويلاحظ أيضاً أن النسبة العظمى من النمو بين الربعين المتناظرين جاءت من توسع القطاعات الخدمية (2.6 نقطة مئوية من 2.9 نقطة بالاجمالي). وعلى ذلك، فإن نزعة الانحدار في مساهمة القطاعات الإنتاجية، والتوسع في الخدمية والتجارية والمالية في الاقتصاد الفلسطيني، استمرت أيضاً في هذا الربع، لتصل حصة القطاعات الإنتاجية إلى 22% من الناتج المحلي، مقارنة مع 23% في الربع المتناظر.
- أما من جهة الإنفاق، وكما يوضح الجدول 1، شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعاً ملحوظاً (230 مليون دولار) بين الربعين المتناظرين، وهو ما انعكس في الارتفاع الكبير في المستوردات (360 مليون دولار). وتدلل الأرقام على أن الاقتصاد الفلسطيني استخدم لأغراض الاستهلاك والاستثمار والتصدير مواردًا تزيد بنحو 52% عما قام الاقتصاد بإنتاجه محلياً في الربع الثاني 2023. وهذه النسبة كانت قد بلغت 49% قبل عام.

## خيارات تسجيل النمو في الاقتصاد الفلسطيني

عند تسجيل نمو الناتج المحلي الإجمالي الربعي في فلسطين يواجه الباحث/الباحثة خيارات متعددة:

- هل يتم تسجيل النمو باستخدام الأسعار الجارية أم الأسعار الثابتة (أي بعد أخذ تضخم الأسعار بعين الاعتبار)؟
- هل تتم مقارنة قيمة الناتج المحلي في الربع الحالي مع الربع السابق أم مع الربع المناظر من السنة السابقة؟
- هل يتم أخذ متوسط معدل النمو في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً، أم يتم تسجيل النمو في كل منطقة على حدة؟

تعطي هذه الخيارات الستة، عند ربطها مع بعضها البعض، عدداً كبيراً من الاحتمالات الممكنة لتسجيل النمو، وهو ما يفرض على الباحث تكرار توضيح النطاق الدقيق لكل معدل نمو يتم الإبلاغ عنه. ولقد ارتأينا، بغرض التبسيط وتجنب التكرار والتركيز على ما هو أكثر أهمية ودلالة، اعتماد الخيار التالي: الإشارة إلى الأرقام الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بينما تسجيل النمو بالأسعار الثابتة، للمتوسط في فلسطين، وبمقارنة ربع السنة الحالي مع الربع المناظر من السنة السابقة. وستتطرق بطبيعة الحال إلى خيارات المقارنة الأخرى كلما دعت الحاجة لذلك.

- الهوة بين ما يقوم الاقتصاد باستهلاكه وتصديره وبين ما يتم إنتاجه محلياً تعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يعبر عن الموارد الفعلية المتاحة للاستهلاك والاستثمار في بلد ما. ذلك لأنه يقيس الدخل المتولد محلياً فقط، ولا يأخذ بالحسبان التحويلات والهبات من الخارج. يوضح الجدول 2 أن الدخل المتاح (التصرفي) في فلسطين كان خلال الربع الثاني 2023 أعلى بنسبة 32% من الناتج المحلي. كما يلاحظ أن دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو 13% من إجمالي الدخل المتاح.

جدول 2: الدخل القومي المتاح في أرباع السنة (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)

المتغير	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي	3,862	3,937
+ صافي تعويضات العاملين	659	695
+ صافي دخل الملكية	19	28
الدخل القومي الإجمالي	4,540	4,660
+ صافي التحويلات الجارية	472	525
الدخل القومي المتاح	5,012	5,185

## 2- السكان وسوق العمل

- توزع السكان: بلغ عدد السكان في الضفة والقطاع 5.5 مليون نسمة نهاية الربع الثاني 2023. وتوزع هؤلاء بين 63% ممن تزيد أعمارهم على 15 سنة (وهم الذين يعرفون باسم القوة البشرية) و37% ممن تقل أعمارهم عن 15 سنة. تنقسم القوة البشرية بدورها إلى قسمين، القوة العاملة (أي الأفراد العاملين والعاطلين الذين يبحثون عن العمل)، والأفراد خارج القوة العاملة (أي الأفراد الذين لا يعملون ولا يتم اعتبار أنهم يرغبون أو يبحثون عن عمل بغض النظر عن أسباب ذلك)، أنظر الشكل 1. كما يوضح الجدول 1 توزع الأفراد خارج القوة العاملة، حيث يبلغ عدد الذين في التعليم والتدريب منهم نحو نصف مليون شخص، 59% منهم من الإناث. كما تدلل الأرقام أن 93% ممن هم خارج القوة العاملة وغير المنخرطين في التعليم أو التدريب هم من الإناث.

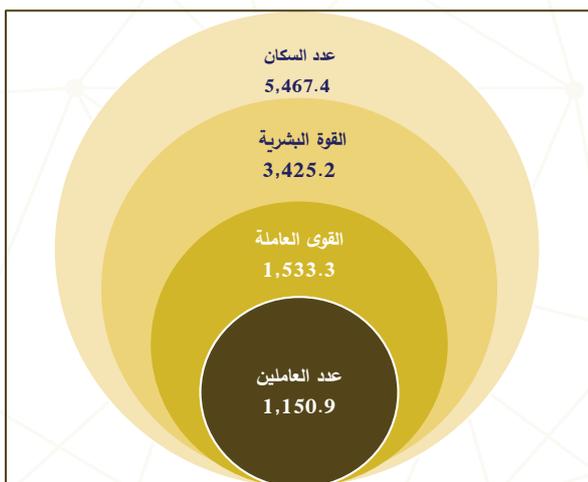
جدول 1: توزع الأفراد خارج القوى العاملة (الربع الثاني 2023)

الأفراد خارج القوى العاملة (9.1 مليون فرد) *	غير منخرطين بالتعليم أو التدريب	متقاعدون
	71%	29%
	65%	35%
	82%	18%

\* توزيع الأفراد خارج القوى العاملة من تقرير صندوق النقد الدولي (نيسان 2023)

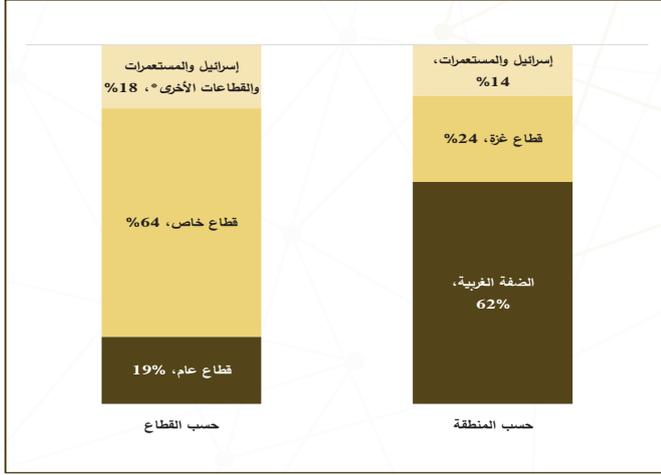
- نسبة المشاركة: هي نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية. وكلما كانت النسبة أعلى، كان عبء الإعالة على كاهل كل شخص يعمل أقل.

شكل 1: عدد السكان والقوة البشرية والعاملين في فلسطين (الربع الثاني 2023، ألف فرد)



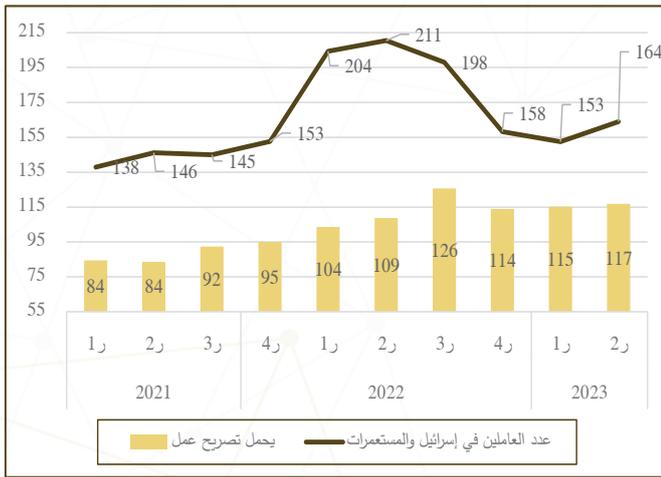
ونسبة المشاركة متدنية بشكل عام في فلسطين وفي المنطقة العربية، نتيجة تدني مشاركة المرأة في سوق العمل. بلغت نسبة المشاركة في فلسطين في الربع الثاني 2023 نحو 44.8% بارتفاع صغير (0.5 نقطة مئوية) عن الربع المناظر 2022. والنسبة مرتفعة جداً بين الذكور (70.2%)، ومنخفضة للغاية في أوساط الإناث (18.7%). كما أنها أعلى في الضفة (47.8%) منها في القطاع (39.9%).

شكل 2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل والقطاع (الربع الثاني 2023، %)



\* القطاعات الأخرى تشمل المؤسسات الأهلية، والمؤسسات غير الهادفة للربح.

شكل 3: أعداد العاملين في إسرائيل والمستعمرات موزعين حسب حيابة تصريح العمل (ألف عامل)



جدول 4: متوسط الأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر (شيكل)

مكان العمل	2023	2022
السوق المحلية	112.0	98.7
- الضفة الغربية	136.8	118.0
- قطاع غزة	53.8	55.9
إسرائيل والمستعمرات	288.8	271.5

47% من متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات، ويتباين المتوسط الأخير بين 323.5 شيكل لعمال البناء والتشييد و199.5 شيكل لعمال الزراعة (الجدول 4).

الحد الأدنى للأجور: يبلغ الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري في فلسطين 1,880 شيكل. إلا إن نسبة المستخدمين بأجر الذين يتفاوضون أقل من الحد الأدنى في القطاع الخاص بلغت نحو 36% (14% في الضفة و90% في القطاع)، بمتوسط أجر شهري يعادل 895 شيكل (1,384 شيكل في الضفة و717 شيكل في القطاع).

عدد العاملين: ارتفع العدد الكلي للعاملين بنسبة 3.3% بين الربعين المتناظرين (أساس سنوي) ووصل إلى 1,151 ألف فرد (62% في الضفة، 24% في القطاع، 14% في إسرائيل والمستعمرات). وتحققت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع العمالة في السوق المحلية بنسبة 9.3% (+14% في الضفة مع - 1.1 في القطاع)، مقابل انخفاض حاد (بنسبة 22%) في عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات، إلى 164 ألف عامل. وانعكس ذلك في انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات إلى إجمالي عدد العاملين في فلسطين من نحو 19% إلى 14% بين الربعين المتناظرين (الشكل 3).

جدول 2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل والنشاط (الربع الثاني 2023، %)

النشاط الاقتصادي	العاملون في السوق المحلية	العاملون في إسرائيل والمستعمرات
الزراعة والصيد والحراة	7	7
محاجر وصناعة تحويلية	12	14
البناء والتشييد	11	62
التجارة والمطاعم والفنادق	25	12
النقل والتخزين والاتصالات	6	1
خدمات وغيرها	40	4
المجموع	100	100

التوزيع القطاعي للعاملين: يعرض الجدول 2 توزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية المختلفة في السوق المحلية وفي إسرائيل. البطالة: بلغ معدل البطالة 24.7% في الربع الثاني 2023 وهو أعلى بمقدار 0.5 نقطة مئوية عن الربع المناظر 2022. ويوضح الجدول 3 التباين الكبير في معدل البطالة بين الضفة والقطاع. كما يوضح التباين الكبير أيضاً في معدل البطالة بين الذكور والإناث، خصوصاً في قطاع غزة. ويجدر التنويه بأن معدل البطالة في جيل الشباب والشابات (15-29 سنة) بلغ 36% نهاية الربع الثاني، مع معدل وصل إلى 77% في وسط شبانات قطاع غزة.

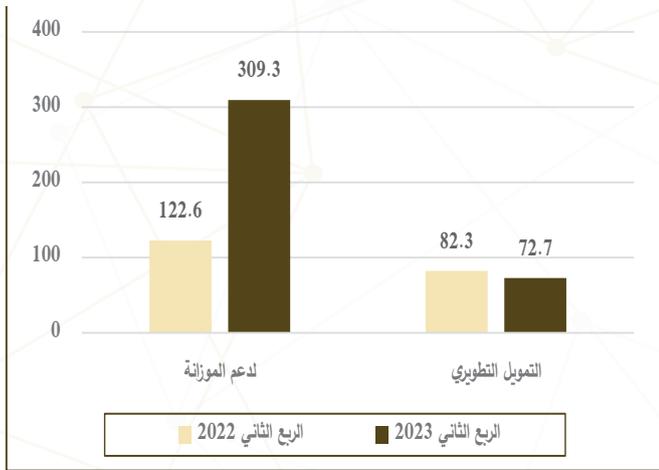
جدول 3: معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (%)

	2023	2022
فلسطين	24.7	24.2
الضفة الغربية	13.4	13.8
- الذكور	10.5	11.8
- الإناث	24.7	22.0
قطاع غزة	46.4	44.1
- الذكور	40.8	38.2
- الإناث	66.3	65.1

الأجور: وصل متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة إلى 136.8 شيكل في الربع الثاني 2023، وتباين هذا المتوسط بين 156.4 شيكل لعمال البناء والتشييد و101.4 شيكل لعمال الزراعة. ومتوسط أجر العامل في الضفة أعلى من ضعفي المتوسط في القطاع، ولكنه يعادل

### 3- المالية العامة

شكل 1: المنح والمساعدات الخارجية في الربعين الثاني 2022 والثاني 2023 (مليون شيكل)



الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 0.7 مليار شيكل، أما على أساس الالتزام، فقد حقق الرصيد عجزاً بحوالي 0.5 مليار شيكل (ما نسبته 5% من الناتج المحلي الإجمالي).

الدين العام الحكومي: ارتفع الدين العام الحكومي مقوماً بالدولار نهاية الربع الثاني من العام 2023، بنسبة 6.6%، و6% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 3.7 مليار دولار (تعاادل نحو 13.5 مليار شيكل)، وبلغت حصة الدين المحلي منه حوالي 65%، في مقابل 35% للدين الحكومي الخارجي (أنظر الشكل 2).

شكل 2: الدين العام الحكومي موزع بين الخارجي والمحلي (مليون دولار)



الإيرادات العامة: انخفضت إيرادات المقاصة خلال الربع الثاني 2023 بنسبة 6.8% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 2.4 مليار شيكل، وشكلت ما يقارب 65.3% من إجمالي الإيرادات العامة خلال الربع. كذلك انخفضت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 2.5% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل (أنظر الجدول 1). أما المنح والمساعدات الخارجية فقد بلغت خلال الربع الثاني 2023 حوالي 382 مليون شيكل، مقارنة مع 204.9 مليون شيكل خلال الربع المناظر (أنظر الشكل 1). بالمحصلة، بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع حوالي 4.1 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 3.9 مليار شيكل خلال الربع المناظر، وشكلت نحو 83.2% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة (أساس الالتزام).

جدول 1: الإيرادات والنفقات في الربعين الثاني 2022 والثاني 2023 (أساس نقدي) مليون شيكل

الربع الثاني 2023	الربع الثاني 2022	البند
3,679.9	3,684	مجموع الإيرادات
2,410.5	2,587.4	• إيرادات المقاصة
866	889.7	• إيرادات ضريبية
329.3	340.3	• إيرادات غير ضريبية
87.5	85.7	• متحصلات مخصصة
13.4	219.1	• الإرجاعات الضريبية (-)
4,793.1	3,007.3	مجموع النفقات
2,330.4	1,323.4	• الأجور والرواتب
1,848.7	1,215.8	• غير الأجور
330.5	298.8	• صافي الإقراض
141.5	44.3	• مدفوعات مخصصة
142	125	• إنفاق التطويري
(1,113.2)	676.7	الرصيد قبل المنح والمساعدات
		* الأرقام بين الأقواس سالبة

النفقات العامة: ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثاني من العام 2023 بنسبة 59.4% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 4.8 مليار شيكل (أنظر الجدول 1). وجاء الارتفاع في النفقات نتيجة دفع راتبين خلال شهر حزيران بمناسبة عيد الأضحى، إذ تم دفع 85% عن راتب شهر أيار، بالإضافة إلى صرف دفعة مقدمة عن راتب شهر حزيران وبنفس النسبة. وفي ذات السياق ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب وفقاً للأساس النقدي بنسبة 76.1% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 2.3 مليار شيكل. وبلغ بند صافي الإقراض حوالي 330.5 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 298.8 مليون شيكل خلال الربع المناظر. أما الإنفاق التطويري الفعلي فقد بلغ حوالي 142 مليون شيكل، مقارنة بنحو 125 مليون شيكل خلال الربع المناظر.

الفاصل/العجز المالي: أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة (الأساس النقدي) خلال الربع الثاني 2023، إلى عجز في الرصيد

## 4- القطاع المصرفي

جدول 1: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

2023		2022		البيان
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	
2,378.6	2,138.9	2,132.7	2,132.7	القطاع العام
2,366.3	2,312.0	2,011.3	2,011.3	العقارات والإنشاءات
668.4	661.6	601.1	601.1	التعدين والصناعة
1,961.1	1,896.7	1,744.4	1,744.4	التجارة
1,136.6	1,132.3	1,098.4	1,098.4	الخدمات
451.2	432.9	391.5	391.5	تمويل شراء السيارات
1,357.0	1,417.1	1,497.2	1,497.2	تمويل السلع الاستهلاكية
1,369.1	1,244.3	1,158.7	1,158.7	أخرى في القطاع الخاص*
<b>11,688.3</b>	<b>11,235.8</b>	<b>10,635.1</b>	<b>10,635.1</b>	<b>المجموع</b>

\* أخرى في القطاع الخاص تشمل التسهيلات الممنوحة لتطوير الأراضي والزراعة والسياحة والتسهيلات الأخرى غير المصنفة.

جدول 2: توزيع ودائع الجمهور

2023		2022		
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	
560.5	672.0	635.0	635.0	قطاع عام
16,261.6	16,153.5	15,607.2	15,607.2	قطاع خاص
15,207.4	15,268.0	14,746.3	14,746.3	الضفة الغربية
1,614.7	1557.51	1495.94	1495.94	قطاع غزة
6,485.3	6,522.5	6,204.0	6,204.0	ودائع جارية
5,764.5	5,748.0	5,524.0	5,524.0	ودائع توفير
4,572.3	4,555.0	4,514.2	4,514.2	ودائع لأجل
5,757.3	5,870.8	6,124.4	6,124.4	دولار
7,473.9	7,322.6	6,173.2	6,173.2	شيكل
3,220.4	3,242.2	3,521.6	3,521.6	دينار أردني
370.5	389.9	422.9	422.9	عملات أخرى
<b>16,822.1</b>	<b>16,825.5</b>	<b>16,242.2</b>	<b>16,242.2</b>	<b>إجمالي ودائع العملاء</b>

جدول 3: أسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)

دولار	دينار	شيكل	الفترة	
5.56	5.97	6.29	ربع ثاني 22-	فوائد الإقراض
6.32	6.45	7.08	ربع أول 23-	
6.30	6.09	7.03	ربع ثاني 23-	
1.67	1.66	1.70	ربع ثاني 22-	فوائد الإيداع
2.19	2.00	2.25	ربع أول 23-	
2.26	2.08	2.23	ربع ثاني 23-	

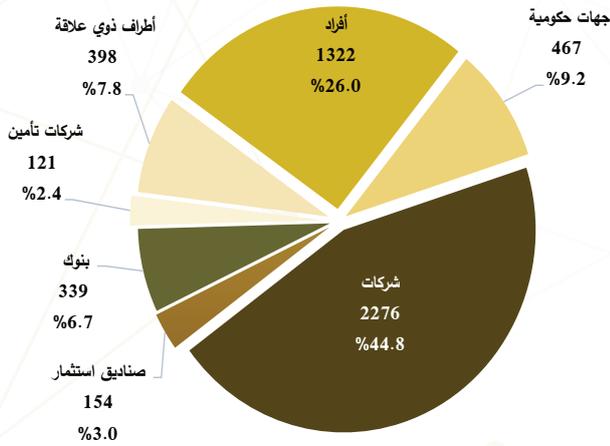
- إجمالي الموجودات: يعمل في فلسطين ثلاثة عشر مصرفاً، بإجمالي أصول بلغ 21.8 مليار دولار نهاية الربع الثاني 2023، مرتفعاً بمعدل 2.8% مقارنة بالربع المناظر 2022. شكلت أصول المصارف المحلية (سبعة مصارف) حوالي 59% من إجمالي أصول المصارف، بقيمة 12.9 مليار دولار.
- التسهيلات الائتمانية: وصلت التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف في فلسطين إلى 11.7 مليار دولار نهاية الربع الثاني 2023، بارتفاع نسبته 9.9% عن نهاية الربع المناظر 2022 (أنظر الجدول 1). استحوذ القطاع العام على 20.3% من التسهيلات الائتمانية، في حين استحوذ القطاع الخاص على 79.7% منها. وتوزعت التسهيلات حسب العملة بين 47% بالشيكل، و41% بالدولار، ونحو 10% بالدينار. أما جغرافياً، ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من فروع المصارف في محافظات الضفة الغربية مقارنة مع الفترة المناظرة وبمعدل 10.9%، لتتجاوز قيمتها القائمة 10.7 مليار دولار، في حين بقيت مستقرة في قطاع غزة، عند ما يقارب المليار دولار.
- ودائع العملاء: بقيت ودائع العملاء مستقرة نهاية الربع الثاني من العام 2023 مقارنة بمستواها في الربع السابق من ذات العام، عند 16.8 مليار دولار، إلا أنها سجلت ارتفاعاً مقارنة بالربع المناظر بمعدل 3.6% (ما يعادل 580 مليون دولار). جاء هذا الارتفاع على المستوى السنوي مدفوعاً بارتفاع ودائع العملاء بالشيكل، لتشكّل 44.4% منها، في المقابل استمرت الودائع بالعملات الأخرى بالتراجع مقارنة مع قيمها المسجلة قبل عام (أنظر الجدول 2).
- القروض المتعثرة: ارتفعت قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف العاملة في فلسطين بمعدل 6.5% مقارنة مع الربع المناظر لتصل إلى 473.5 مليون دولار. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، إلا أن نسبتها إلى إجمالي القروض تراجعت إلى 4.05%، مقارنة بحوالي 4.16% في الربع السابق و4.18% في الربع المناظر (أنظر الشكل 1)، نظراً إلى الارتفاع الكبير نسبياً في التسهيلات الائتمانية القائمة خلال ذات الفترة. وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية هو الأكثر تعثراً خلال الربع الثاني 2023، وبنسبة بلغت حوالي 20.1% (لا تتعدى التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع 2% من إجمالي التسهيلات)، تلاه قطاع السياحة والفنادق بنسبة 12.4%، ثم قطاع التجارة بنسبة 7.4%.
- أرباح المصارف: حققت المصارف العاملة في فلسطين أرباحاً (صافي دخل بعد الضرائب) بقيمة 166 مليون دولار خلال النصف الأول 2023، ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 55% عن أرباح الفترة المناظرة 2022. ويعود الارتفاع بشكل أساسي إلى نمو إيرادات المصارف من الفوائد بحوالي 32.7%، لتصل إلى 415.1 مليون دولار.
- أسعار الفائدة: تراجعت أسعار الفائدة على القروض بجميع العملات بشكل طفيف خلال الربع الثاني مقارنة مع الربع السابق. أما على المستوى السنوي، فلا تزال أسعار الفائدة على القروض أعلى من مستوياتها قبل عام، بمعدل 74 نقطة أساس لكل من القروض بالشيكل والدولار، و12 نقطة أساس

في الربع الثاني 2022، إلى 4.04 نقطة في الربع الثاني 2023. كما ارتفع هامش الفائدة بالشيكل من 4.59 نقطة إلى 4.80 نقطة، في حين تراجع الهامش على الدينار الأردني من 4.31 نقطة إلى 4.0 نقطة خلال نفس فترة المقارنة.

للقروض بالدينار الأردني. كما ارتفعت أيضاً أسعار الفائدة على الإيداع بجميع العملات مقارنة مع الربع المناظر (أنظر الجدول 3 والمتابعة الاقتصادية في هذا العدد من المراقب عن أسعار الفائدة). وأدى التباين في ارتفاع الفوائد على الودائع والقروض إلى ارتفاع هامش الفائدة بالدولار من 3.89 نقطة

## 5- القطاع المالي غير المصرفي

شكل 1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل نهاية الربع الثاني 2023 (مليون دولار)



\* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

والمحلية، إلى جانب استمرار استهداف الشرائح غير المخدومة من قبل المؤسسات المالية الأخرى، وتحديد فئة العمال الفلسطينيين الذين يعملون داخل الخط الأخضر. يلاحظ أن المركبات، للاستخدام الشخصي والتجاري، ما زالت تستحوذ على الحصة الأكبر (نحو 95%) من محفظة التأجير التمويلي في فلسطين (أنظر الشكل 2). من جهة أخرى، ما زال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 32%، تليها مدينتا نابلس والخليل بما نسبته 14% و13% على التوالي.

- أغلق مؤشر القدس عند حاجز 652.6 نقطة نهاية الربع الثاني 2023، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.6% و2% عن إغلاقه نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي.
- كما شهد إجمالي كمية وقيم التداول في بورصة فلسطين انخفاضاً ملحوظاً نهاية الربع الثاني مقارنة مع الربع السابق والمناظر. انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 48% و77% مقارنة مع الربع السابق والمناظر، فيما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 49% و72% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر. ويعزى الانخفاض إلى انخفاض كميات طلبات التداول من قبل المستثمرين خلال الفترة المذكورة (أنظر الجدول 1).
- وصلت القيمة السوقية لأسهم البورصة نهاية الربع الثاني 2023 إلى حوالي 5 مليارات دولار، وهذا يعادل 26% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويستفاد من الشكل 1 أن حصة الشركات من القيمة السوقية للتعاملات في البورصة بلغت حوالي 45% مقارنة بحصة الأفراد والبالغة 26%.

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

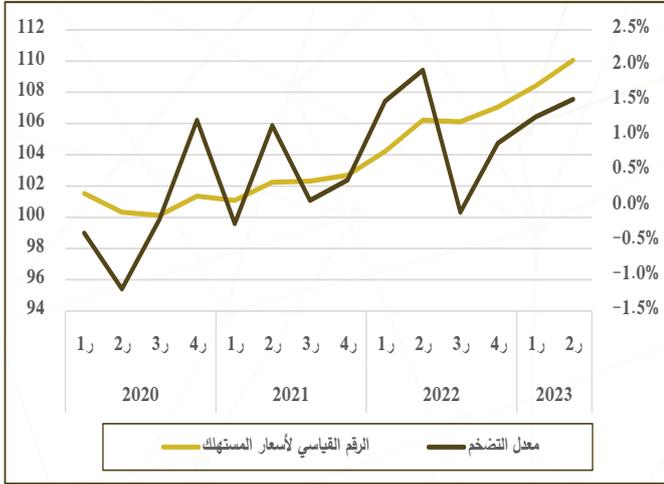
البيان	2023	2022
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	24.0	103.3
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	50.2	182.0
القيمة السوقية (مليون دولار)	5,047.2	4,744.9
عدد الصفقات	6,949	10,680
عدد جلسات التداول	57	60
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) *	26.4%	24.8%

\* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2022، لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

- التأجير التمويلي: هناك 8 شركات للتأجير التمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال. وبلغت قيمة عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة 34.5 مليون دولار، بواقع 756 عقد، نهاية الربع الثاني 2023. ومن المؤمل أن يزداد النشاط في حقل التأجير التمويلي مع ارتفاع سعر الفائدة العالمية

## 6- الأسعار والتضخم

شكل 1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم الربعية مقارنة بالربع السابق % (سنة الأساس 2018)



جدول 1: تطور القوة الشرائية للعملة المختلفة في الربع الثاني 2023 (أساس سنوي %)

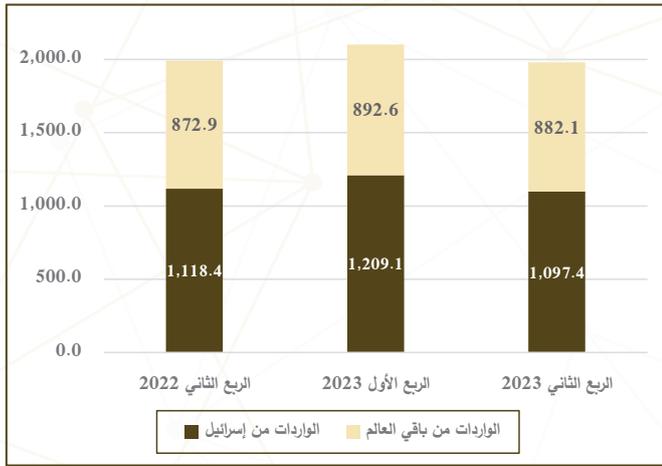
العملة	التغير في القوة الشرائية
الشيكل	(3.6)
الدولار	5.5
الدينار	5.5

\*الأرقام ما بين الأقواس سالبة

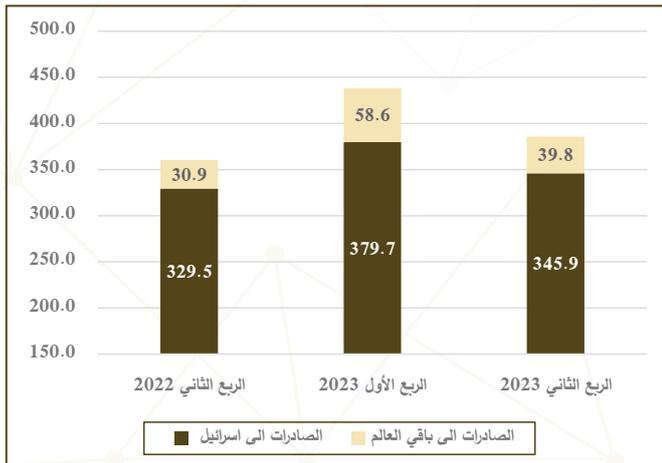
- يتأثر مستوى تطور الأسعار في فلسطين بثلاثة عوامل: تغير أسعار الواردات (خصوصاً الواردات من إسرائيل)، تحولات الطلب المحلي في الاقتصاد الفلسطيني، وتبدل سعر صرف الشيكل تجاه الدولار.
- بلغ معدل التضخم في فلسطين بين الربع الثاني 2023 والربع المناظر 2022 (أي على أساس سنوي) 3.6%، موزعاً بين 4.2% في الضفة و1.8% في القطاع. ويمثل هذا تحسناً عن معدل التضخم في الربع السابق الذي بلغ 4.0% (أساس سنوي).
- ساهم ارتفاع قيمة الدولار تجاه الشيكل بين الربعين المتناظرين (9.1%) في زيادة أسعار الواردات المقومة بالدولار. ويشير «تقرير التضخم» لسلطة النقد إلى أن أهم عامل وراء التضخم الذي تشهده فلسطين جاء من ارتفاع أسعار الواردات. جاء التضخم في الضفة نتيجة ارتفاع أسعار معظم مجموعات السلع في سلة الاستهلاك، على رأسها التعليم (7.1%)، والنقل والمواصلات (6.0%). أما في القطاع، جاء الارتفاع الأعلى في أسعار التأمين والخدمات المالية (8.8%)، والاتصالات (4.2%).
- يتوقع البنك الدولي أن يبلغ معدل التضخم خلال العام 2023 كاملاً 3.8%، وأن ينخفض تدريجياً إلى 3.0% في العام القادم وإلى 2.7% في العام 2025.
- استنتج «تقرير التضخم» لسلطة النقد أن هناك تأخراً في استجابة الأسعار المحلية للتطورات السعرية التي تحدث في السوق الدولية. أي أن انخفاض الأسعار في السوق الدولية (وبشكل خاص أسعار الطاقة والغذاء) لا ينعكس بشكل كامل وسريع على الأسعار المحلية. ويعود أحد الأسباب المهمة وراء هذا إلى قصور المنافسة في السوق.
- تطور القوة الشرائية: أدى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) بنسبة 3.6% بين الربع الثاني 2023 والربع المناظر 2022 إلى انخفاض القوة الشرائية للشيكل في الأراضي الفلسطينية بنفس النسبة. ومع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 9.1% بين الربعين المتناظرين، فإن القوة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار ويصرفون بالشيكل تكون قد ارتفعت بنسبة 5.5% = (9.1% - 3.6%). وهذا أيضاً يعادل تقريباً التبدل في القوة الشرائية للدينار الأردني، نظراً لارتباط الدينار مع الدولار بسعر صرف ثابت (أنظر الجدول 1).

## 7- التجارة الخارجية

شكل 1: واردات السلع المرصودة (مليون دولار)



شكل 2: صادرات السلع المرصودة (مليون دولار)



حافظت الواردات السلعية «المرصودة»<sup>1</sup> على مستواها تقريبا في الربع الثاني 2023 بالمقارنة مع الربع المناظر 2022 (أساس سنوي) بقيمة 1,979.5 مليون دولار (أنظر الشكل 1). بالمقابل ارتفعت الصادرات السلعية المرصودة بنسبة 7% على أساس سنوي أيضا، ووصلت إلى 385.7 مليون دولار (أنظر الشكل 2).

بناء على ذلك، فإن نسبة الصادرات إلى الواردات ارتفعت، مقارنة مع الربع المناظر، بمقدار نقطة مئوية. لكنها انخفضت بمقدار نقطتين مئويتين عن مستواها في الربع السابق، لتصل إلى 19%.  
جاء نحو 55% من الواردات في الربع الثاني من إسرائيل، في حين ذهب 90% من الصادرات إليها.  
يمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي، والذي بلغ 1,593.8 مليون دولار في الربع الثاني، وهو ما يعادل 34% من الناتج المحلي الإجمالي. بلغت قيمة واردات الخدمات من إسرائيل 54.9 مليون دولار (تراجع 2% على أساس سنوي)، في حين وصلت صادرات الخدمات لها 69.2 مليون دولار (نمو بنسبة 5% على أساس سنوي). كمحصلة لذلك حقق الميزان التجاري الخدمي مع إسرائيل فائضا بمقدار 14.3 مليون دولار. وساهم الفائض في ميزان الخدمات مع إسرائيل بتحسين الميزان التجاري بشكل طفيف.

1 التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة، والبيانات الجمركية، والتجارة بالمواد الزراعية. وهي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية.

## القسم الثاني: متابعات اقتصادية

### الادخار المحلي والادخار الأجنبي في الاقتصاد الفلسطيني

العجز المزمّن في ميزان مدفوعات تلك الدول أدى الى تذبذب حاد في الدخل، والى نمو سالب على المدى المتوسط (خلال عقد من الزمن).<sup>2</sup>

#### متطابقة الحسابات القومية

حالما يكون الاستثمار أعلى من الادخار المحلي في بلد ما، فهذا يعني أن جزءاً من الاستثمار يتم تمويله عبر استيراد الادخار (رأس مال) من الخارج. وطبقاً لمتطابقات الحسابات القومية فإن فائض الاستثمار على الادخار المحلي (الخاص والعام) يتطابق مع العجز في الميزان الجاري. والعجز في الميزان الجاري تتم موازنته، في حساب ميزان المدفوعات، بالإستدانة من الخارج. وهو ما يعادل الادخار الأجنبي. بكلمات أخرى، طالما أن الفجوة بين الاستثمار والادخار المحلي تتطابق مع الفجوة في الميزان الجاري (الفرق بين الواردات والصادرات مضافاً لها صافي التحويلات)، وطالما أن الفجوة الأخيرة يتم سدها بالإستدانة من الخارج، فإن الادخار الأجنبي يعادل المبلغ اللازم لسد العجز في ميزان المدفوعات.

يتوجب الإنتباه هنا الى أمرين: أولاً، أن الادخارات المحلية تتكون من جزأين، ادخارات من القطاع الخاص، وادخارات حكومية من القطاع العام. والادخار العام يعادل فائض الموازنة. أي أن عجز الموازنة الحكومية هو عبارة عن ادخار سالب. ثانياً، أن الادخار الأجنبي هو ديون يتوجب سدادها في المستقبل، وتتطلب دفع فوائد، وهذا يقتضي أن يتم استثمار الادخار الأجنبي (والادخارات عموماً) بشكل منتج محلياً حتى لا يصبح الدين، وخدمة الدين، عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد في المستقبل.

#### تمويل الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني

يعرض الشكل 1 السلاسل الإحصائية للإدخار والاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني، على امتداد ثلاث عقود تقريباً. المسافة المحصورة بين المنحنيين هي الجزء من الاستثمار الذي تم تمويله بالادخار الخارجي. يمكن أن نسوق الملاحظات التالية على الأرقام وراء الرسم البياني:

- ساهم الادخار الخارجي بتمويل حصة من الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني في كل سنة خلال الفترة 1994-2022، باستثناء سنة واحدة، 2008 (بسبب الإرتفاع الحاد في المساعدات وتعويضات العاملين بالخارج بنحو 1.1 مليار دولار مليار دولار في تلك السنة). كما شهد الاقتصاد ادخاراً محلياً سالباً في ثلاثة سنوات (نتيجة الإرتفاعات الحادة في الاستهلاك النهائي في هذه السنوات).
- بلغ متوسط نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة 2018-2022 نحو 14%، وهي نسبة متدنية بكل المقاييس، إذ بلغت في دول المينا (باستثناء الدول النفطية) 25%، وفي دول أمريكا اللاتينية 18%. كما وصل المتوسط العالمي في 2021 الى 27%.

النمو الاقتصادي ضروري لضمان عدم انخفاض مستوى حياة الفرد مع زيادة السكان، ولتحقيق ارتفاع مستمر في الدخل والرفاه. ويتحقق النمو الاقتصادي عن طريقين، زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة فعالية استخدام هذه الطاقة (زيادة الإنتاجية). وكلا هذين الطريقين يتطلبان استثمارات، أو ما يطلق عليه الاقتصاديون اضافات على مخزون رأس المال (على التكوين الرأسمالي) في البلد المعني. والسؤال هو من أين، وكيف يتم تمويل الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي؟

#### تمويل النمو

يمكن تمويل الاستثمارات الضرورية لتحقيق الزيادة في الدخل عبر طريقين:

- أولهما، التمويل عبر الادخار المحلي، أو ما يعرف باسم «الادخار المسبق». هذا طريق تؤكد على أهميته الأدبيات الاقتصادية الكلاسيكية. وهو طريق «شد الحزام على البطن»، أي ضغط الاستهلاك الخاص والعام، سواء بشكل طوعي أو اجباري، لزيادة الجزء المتبقي من الدخل المتاح، أي الادخار المحلي، ولرفع وتيرة الاستثمار بالتالي. وغالباً ما يجري التنويه الى أن الدول التي تسمى بالمتطورة الآن اتبعت تاريخياً هذا الطريق. وهو الطريق الذي سارت عليه أيضاً الدول التي عانت من الحصار الخارجي والمقاطعة في مراحل تطورها الأولى. ولا شك أن هذا الطريق يقتضي تضحيات جسيمة، قبل أن يأتي بثماره على شكل دخل مرتفع ونمو متسارع.
- ثانيهما، التمويل عبر الادخار الخارجي (الأجنبي). عوضاً عن ضغط الاستهلاك لمراكمة ادخارات محلية بشكل مسبق، يعتمد هذا الطريق على استيراد الادخار من الخارج. وتبرير ذلك، أن الدخل غالباً ما يكون متدن للغاية في مراحل التطور الأولى، وأن ضغط الاستهلاك مزيداً، لمراكمة ادخارات محلية، يترافق مع تبعات سلبية، اقتصادية واجتماعية، يمكن بذاتها أن تنعكس سلباً على فرص الانعقاد من التخلف والفقر. ولقد سار عدد من الدول على هذا الطريق مثل كندا وأستراليا والأرجنتين. ويوثق كتاب صدر مؤخراً أن تجربة التنمية في إسرائيل اعتمدت على الادخار الأجنبي بشكل كامل، وهو ما سمح لها بتجنب ضغط الاستهلاك وضمان استمرار جذب المهاجرين في الوقت ذاته.<sup>1</sup> ولكن التجارب المعاصرة والدراسات التطبيقية تدعو الآن الى التعامل مع هذا المنهج بحذر. إذ يوصي البنك الدولي بأن لا تزيد نسبة الادخار الخارجي على 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تبقى على أفق زمني قصير نسبياً. كما توصلت دراسة تطبيقية الى أن الدول التي اعتمدت بنسبة عالية (أعلى من 10%) على الادخار الخارجي (نحو 25 دولة معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء وفي الدول الصاعدة) شهدت نمواً على المدى القصير. أي أن المنهج ممكن مبدئياً ومفيد. ولكن

1 Joseph Zeira (2021): The Israeli Economy: A Story of Success and Costs. Princeton UP.

## الشكل 2: نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين والأردن % (بالأسعار الجارية للدولار)



<https://data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS?end&2022=locations=JO-PS&start&1989=view=chart>

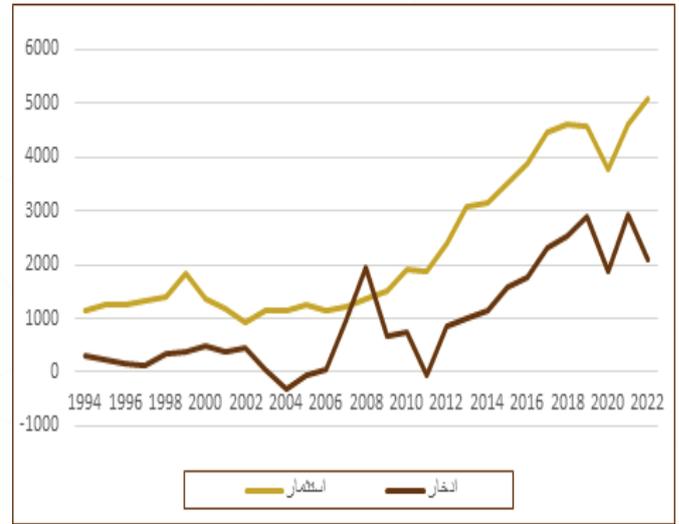
بطبيعة الحال، الأمر لا يتعلق فقط بكمية الاستثمارات ولكن أيضا بنوعيتها، أي بمدى فعاليتها، وقدرتها على تحقيق زيادات مستمرة في الدخل وفي مستوى الحياة بالتالي. وهذا أمر ضروري خصوصا حيث جزء مهم من الادخارات يأتي من الخارج، على شكل ديون يتوجب دفع فوائدها وسدادها في المستقبل. ولقد راكم القطاع العام الفلسطيني، خلال حياته القصيرة نسبيا، ديونا خارجية لا يستهان بها تصل الآن الى نحو 1,300 مليون دولار.

أخيرا، يتوجب التأكيد على أن التدفق الكبير للمساعدات الخارجية، وتعييزات العاملين في الخارج، والتحويلات دون مقابل تساهم بشكل ملحوظ في تقليص عجز الميزان الجاري في الاقتصاد الفلسطيني. ويفترض أن يقود هذا إلى سد جزء أكبر من الثغرة بين الاستثمار والادخار المحلي مما يتم فعليا. ولكن تقاعس نمو الادخار (أي تسارع نمو الاستهلاك الخاص والعام) مازال يحول دون ذلك.

ن. ك.

• يعرض الشكل انحدارا بارزا في حصة الادخار الأجنبي في تمويل الاستثمار في فلسطين (من 77% بالمتوسط خلال 1994-1998، الى 56% خلال 2018-2022)، إلا أن نسبة الادخار الأجنبي الى الناتج المحلي الإجمالي مازالت عالية بشكل مقلق (14% في السنوات الخمس الأخيرة) وعلى أفق زمني طويل نسبيا. هذا خصوصا بالعلاقة مع توصية البنك الدولي أن لا تزيد النسبة على 4% على أفق قصير.

## الشكل 1: الفجوة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الفلسطيني (مليون دولار، أسعار جارية) 2022-1994



المصدر: جهاز الإحصاء الفلسطيني

## تطور نسبة الاستثمار

يعرض الشكل 2 تطور نسبة الاستثمار الناتج المحلي الإجمالي في كل من فلسطين والأردن. ويوضح الشكل أن النسبة عانت من انحدار مستمر في فلسطين خلال الفترة 1999-2011، ولكنها بدأت بالتحسن التدريجي في السنوات اللاحقة. وهذا على عكس ما شهدته الاقتصاد الأردني. بلغ متوسط النسبة على امتداد الفترة (1994-2019) نحو 27% في كل من الأردن وفلسطين. وهذه تتطابق أيضا مع متوسط النسبة في دول المينا (باستثناء الدول النفطية). وهي متوسطة بين السائد في دول شرق آسيا (41%) ودول أمريكا اللاتينية (20%). باختصار إذن، يبدو أن نسبة الاستثمار في فلسطين مرضية، بالمقارنة مع دول المنطقة، ولكن نسبة الادخار متدنية بشكل مقلق، وهو ما يعني أيضا أن حصة الادخار الأجنبي، في اجمالي الادخار، أعلى مما يجب أن تكون عليه. والجدير بالملاحظة أن نحو 95% من الاستثمارات في الأردن، التي بلغت 9.5 مليار دولار في 2019، جاءت من الادخار المحلي، في حين كانت النسبة 63% فقط في فلسطين.

## تاريخ حقل غزة مارين: 24 عام من المراوحة في ذات المكان

ترليون قدم مكعب. كما ثبت أن كمية الغاز المتوفرة في الحقل مجدية للاستثمار والإنتاج التجاري، لكنها أكبر بكثير من الطلب المحلي على الغاز. لذا كان من الضروري تأمين سوق للغاز قبل استخراجها بهدف تقليص مخاطر الاستثمار. ومن بين أبرز الخيارات المتاحة حينها لتسويق الغاز كان السوق الإسرائيلي، ثم السوق المصري ومنه إلى الأسواق الخارجية. فضلت شركة بريتش غاز أنذاك التسويق إلى السوق الإسرائيلي على أساس أن تكلفة النقل إليه أقل. وقامت الشركة بتقديم عدد من العروض إلى الطرف الإسرائيلي لبيع الغاز الفلسطيني، كان من بينها نقل الغاز من الحقل إلى عسقلان ثم إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية.

أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في حزيران الماضي منح الحكومة الإسرائيلية موافقة مبدئية على تطوير حقل الغاز المعروف باسم «غزة مارين» الواقع قبالة قطاع غزة. هذه الموافقة المبدئية تعد تطورا نادرا، حسب وصف معهد الولايات المتحدة للسلام، على ملف تطوير الحقل الذي شهد العديد من الأحداث والتقلبات منذ اكتشافه قبل 24 سنة. من المفيد التوقف عند هذه الموافقة، ومراجعة شريط الأحداث التي قادت إليها، لأن ذلك يعطي تصورا واضحا حول اتجاه السياسة الإسرائيلية حيال موضوع التعاون الاقتصادي مع الجانب الفلسطيني. سنستعرض في هذه المراجعة تاريخ حقل «غزة مارين».

### 1999

2001 ➤ تعالت الأصوات الإسرائيلية المعارضة لشراء الغاز الفلسطيني بعد انتخاب أريئيل شارون رئيسا للحكومة الإسرائيلية، الذي اتخذ موقفا معارضا لشراء الغاز الفلسطيني.

➤ ابتدأت مجريات الأحداث في العام 1999 بعد اكتشاف

مجموعة بريتش غاز (BG) حقلًا للغاز الطبيعي قبالة شواطئ قطاع غزة، والذي أطلق عليه لاحقا اسم «غزة مارين».

➤ في نهاية العام 1999، تم توقيع اتفاقية بين السلطة

الفلسطينية والتجمع المكون من شركة بريتش غاز وشركة

اتحاد المقاولين للنفط والغاز، منحت السلطة الفلسطينية

بموجبها التجمع رخصة للتنقيب عن الغاز والنفط، وتطوير

وتسويق أية كميات تجارية يتم اكتشافها من الغاز والنفط في

المناطق البحرية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولمدة 25 عاماً،

تبدأ من تاريخ مصادقة السلطة على خطة تطوير الحقل

الأولية المقدمة من شركة بريتش غاز. وتوزعت حصص

الامتياز بين 90% إلى شركة بريتش غاز، و10% إلى شركة اتحاد

المقاولين.<sup>1</sup>

2002 ➤ صادقت السلطة الفلسطينية على الخطة الأولية التي قدمتها شركة بريتش غاز لتطوير غزة مارين، وعليه تحدد تاريخ انتهاء الاستفادة من الحقوق الحصرية للاتفاقية في العام 2027. تم تعديل الاتفاقية بحيث دخلت السلطة الفلسطينية بحصة 10% في ملكية امتياز التنقيب. وأصبحت حصة شركة بريتش غاز 60%، مقابل 30% حصة شركة اتحاد المقاولين. لاحقا، وبعد تأسيس صندوق الاستثمار الفلسطيني تحولت حصة السلطة الفلسطينية إليه بصفته الصندوق السيادي لدولة فلسطين.

### 2002

➤ قامت إسرائيل بالتعدي على السيادة الفلسطينية في الجرف القاري مقابل قطاع غزة، وقلصت المسافة التي يسمح للفلسطينيين استخدامها لأغراض الصيد والاستغلال التجاري والترفيهي من 20 ميل (حسب اتفاق أوسلو) إلى 12 ميل، ثم إلى 6 أميال عقب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية في 2006.

### 2007

➤ خفت حدة المعارضة الإسرائيلييه لشراء الغاز الفلسطيني بعد غياب شارون عن المسرح السياسي، إذ وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على مقترح رئيس الحكومة إيهود أولمرت بالعودة إلى المفاوضات مع شركة بريتش غاز.

➤ تم في شهر أيار الكشف عن شروط بيع الغاز بين شركة بريتش غاز وإسرائيل، والتي بموجبها تشتري إسرائيل 0.05 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الفلسطيني بقيمة 4 مليار دولار سنويا بدءاً من العام 2009. كما تم الاتفاق بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على تحويل حصة السلطة من عائدات بيع الغاز إلى حساب مسجل خارجي.

### 2000

➤ قامت شركة بريتش غاز في بداية العام بإجراء مسح زلزالي

للبحث عن الأماكن الدقيقة لمكامن الغاز الطبيعي، مما أدى

لاكتشاف حقل «غزة مارين» الواقع على بعد 22 ميل عن

غربي قطاع غزة.

➤ منح رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود براك شركة بريتش غاز

الإذن لحفر بئرين استكشافين في حقل «غزة مارين» (مارين

1 ومارين 2). جاءت هذه الموافقة الإسرائيلية بعد محادثات

بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وشركة بريتش غاز (الشريك

الأكبر والمطور الفني للحقل) بخصوص تطوير الحقل وفق

نصوص اتفاقية أوسلو. وقامت الشركة خلال نفس العام

بوضع خطة تطوير للحقل تضمنت بناء خط انابيب يربط

«غزة مارين» بقطاع غزة بكلفة تصل إلى 150 مليون دولار.

➤ أجرت شركة بريتش غاز دراسة أولية لتقييم كمية ونوعية

الغاز في الحقل، وتوصلت إلى أن الغاز متوفر في الحقل بكمية 1

<sup>1</sup> هي شركة مسجلة في العاصمة اليونانية، أثينا، وتعود ملكيتها إلى رجال أعمال فلسطينيين، تعمل الشركة في مجال المنشآت النفطية والبتروكيمياوية، تركز أعمالها في السعودية وباقي العالم العربي.

إلى اتفاق، مع الشركات صاحبة حق امتياز الحقل، على استيراد الغاز لمدة 20 سنة، بقيمة إجمالية تصل إلى 1.2 مليار دولار. ومن المقرر أن يستخدم هذا الغاز لتغذية محطة توليد الكهرباء المستقبلية قرب جنين.

في نهاية العام، أسفرت المفاوضات المكثفة بين الحكومة الفلسطينية والشركات المطورة لحقل «غزة مارين»، على إعادة جدولة توزيع حصص الامتياز. فقد انخفضت حصة شركة بريتش غاز من 60% إلى 55%، كما انخفضت حصة شركة اتحاد المقاولين من 30% إلى 27.5%، بينما ارتفعت حصة صندوق الاستثمار الفلسطيني من 10% إلى 17.5%. كما أسفرت المفاوضات على اقتصار الحقوق الممنوحة لشركة بريتش غاز في التنقيب والاستخراج على حقل «غزة مارين» عوضاً عن استكشاف واستخراج أية موارد طبيعية من المياه الإقليمية الفلسطينية حسب الاتفاق القديم.

### 2016

بعد استحواذ شركة «شل» على شركة بريتش غاز، انتقلت حقوق امتياز الشركة البريطانية في حقل غزة مارين إلى شركة «شل».

### 2018

إثر إعلان شركة «شل» عزمها الانسحاب من مشروع تطوير حقل «غزة مارين»، قامت الحكومة الفلسطينية بتشكيل تجمع جديد مكون من صندوق الاستثمار واتحاد المقاولين بحصة 27.5% لكل منهما. كما تم تخصيص الحصة المتبقية (45%) إلى شركة تطوير خارجية، يتم تسميتها من قبل صندوق الاستثمار واتحاد المقاولين، والتفاوض معها حسب نفس شروط اتفاقية الشراء مع شركة «شل» أو حسب شروط أفضل.

### 2020

وافقت الحكومة الفلسطينية على انضمام فلسطين إلى ميثاق منتدى شرق المتوسط<sup>3</sup>. ورأت الحكومة الفلسطينية أن قرار الانضمام إلى هذا المنتدى يعد خطوة مهمة في سبيل اعتراف الدول الأعضاء في المنتدى بحقوق الشعب الفلسطيني في موارده الطبيعية وتطويرها واستغلالها.

### 2021

في شهر شباط، تم توقيع مذكرة تفاهم بين مصر، ممثلة بالشركة القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)، والسلطة الفلسطينية، ممثلة بصندوق الاستثمار الفلسطيني. تهدف إلى تطوير حقل «غزة مارين»، من أجل توفير احتياجات فلسطين من الغاز الطبيعي، ومع إمكانية تصدير جزء من إنتاج الحقل إلى مصر.

في منتصف العام، نشب الانقسام الفلسطيني، وأبدت حكومة حركة حماس في قطاع غزة عدم رضاها على شروط البيع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

في تشرين أول نصح نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية موشيه يعلون الإسرائيليون بعدم إتمام الاتفاق المبدئي مع شركة بريتش غاز.

في نهاية العام، أعلنت شركة بريتش غاز نهاية المفاوضات مع إسرائيل الخاصة باتفاق بيع الغاز إلى إسرائيل بسبب وجود خلافات لا يمكن التغلب عليها.

### 2008

أعلنت شركة بريتش غاز في بداية العام إغلاق مكتبها في إسرائيل، لكنها حافظت على مكتبها في رام الله، والاحتفاظ بامتياز حقل «غزة مارين».

في نهاية العام، قامت إسرائيل بتقليص الأميال البحرية المتاحة للفلسطينيين إلى 3 أميال على أثر الحرب التي شنتها على قطاع غزة.

### 2010-2009

اكتشفت شركة نوبل انبرجي مع شركاء آخرين في العام 2009 حقل الغاز (تامار) على بعد 52 ميل من حيفا. وقدر مخزون الحقل ب 10 ترليون قدم مكعب. شهد نفس العام اكتشاف حقل الغاز (داليت) من قبل الشركة ذاتها، وقدر حجم المخزون في الحقل بحوالي 0.5 ترليون قدم مكعب.

شهد العام 2010 اكتشاف أكبر حقل للغاز في مياه المنطقة الاقتصادية الإسرائيلية، وهو حقل (فيتان) على بعد 81 ميل عن حيفا، وقد قدر حجم المخزون في الحقل بنحو 18 ترليون قدم مكعب.

أدت اكتشافات حقول الغاز في مياه المنطقة الاقتصادية الإسرائيلية إلى تقليص اهتمام إسرائيل في تطوير وشراء الغاز الفلسطيني، وأصبح الاهتمام الإسرائيلي منصبا على تطوير واستغلال حقول الغاز الإسرائيلية، وإيجاد عقود بيع طويلة الأجل للغاز المزمع استخراجه من هذه الحقول<sup>2</sup>.

### 2012-2011

بعد خفض مصر حجم الغاز المباع إلى إسرائيل عقب اندلاع الثورة المصرية، ووجود مطالبات مصرية بوقف إمدادات الغاز إلى إسرائيل. بدأت إسرائيل البحث عن مصادر بديلة للغاز المصري، وهذا بدوره أدى إلى عودة المحادثات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بشأن شراء الغاز الفلسطيني، ولكن، كما في المرات السابقة، لم يتم تطوير هذه المحادثات إلى خطوات عملية.

### 2014

في بداية العام أصبحت شركة فلسطين لتوليد الطاقة أول عميل فلسطيني لحقل الغاز الإسرائيلي فيتان، وذلك عقب توصلها لمزيد من التفصيل حول الغاز الطبيعي في إسرائيل راجع صندوق دبلوماسية الغاز الطبيعي في إسرائيل في العدد 38 من المراقب الاقتصادي.

3 هو عبارة عن هيئة تأسست في كانون ثاني 2019، مقرها الرئيسي في مدينة القاهرة. يتكون المنتدى من 7 دول أعضاء: مصر، فلسطين، الأردن، إيطاليا، اليونان، قبرص، إسرائيل. وهو يهدف إلى إنشاء سوق غاز إقليمي في منطقة شرق المتوسط، وضمان تأمين العرض والطلب للدول الأعضاء، وتنمية الموارد على النحو الأمثل. وقد تحول المنتدى إلى منظمة دولية بعد إطلاق الإطار التأسيسي في كانون ثاني 2020.

## المراجع

2022

اعتمد النص على المراجع التالية:

- <https://www.usip.org/publications/2023/08/how-gaza-marine-deal-could-benefit-palestinians-israelis-and-region>  
<https://www.pif.ps/massader-arabic>  
[Marine Gaza Approve to Set 2018/04/04/35srael/ps.pif.www://:https](https://www.pif.ps/massader-arabic)  
[- Palestinians - Assurances Security Requires ,Development Gas](https://www.pif.ps/massader-arabic)  
[com66.Haaretz](https://www.pif.ps/massader-arabic)  
[Gaza gas deal could make improbable partners out of Israel and Hamas-](https://www.pif.ps/massader-arabic)  
[The Washington Post](https://www.pif.ps/massader-arabic)

غزة مارين: هل تدخل فلسطين نادي منتجي الغاز؟

توقيع مذكرة تعاون فلسطينية - مصرية لتطوير حقل الغاز الطبيعي الفلسطيني قبالة

سواحل غزة (al-ayyam.ps)

خدوري، وليد (محرر). (2017). آفاق بتروال الشرق المتوسط. رام الله: مؤسسة الدراسات

الفلسطينية.

خدوري، وليد (محرر). (2015). بتروال الشرق الأوسط: الأبعاد الجيوسياسية. رام الله:

مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

رمضان، هاني. (2021). «فوائد ومثالب انضمام فلسطين الى منتدى غاز شرق المتوسط»،

مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 126.

اسلام ربيع  
معهد ماس

شهد شهر تشرين أول الإعلان عن دخول شريك جديد لإماتياز حقل مارين غزة، وهو شركة (إيجاس EGAS) المصرية التي ستتولى تطوير الحقل. وتوزعت الحصص بحسب هذا الاتفاق الجديد بين 27.5% لصندوق الاستثمار الفلسطيني، ومثلها لشركة اتحاد المقاولين، بينما بلغت حصة شركة إيجاس 45%. وبحسب هذا الاتفاق ستقوم شركة باستخراج الغاز الطبيعي من الحقل ومن ثم نقله ومعالجته في سيناء قبل نقله الى الأراضي الفلسطينية. وستكون الشركة المطورة مسؤولة عن تسويق الغاز المستخرج، مع إعطاء أولوية لبيع الغاز إلى شركات توليد الكهرباء الفلسطينية (محطة غزة لتوليد الكهرباء، ومشروع محطة جنين لتوليد الكهرباء).

نص الإتفاق أيضا على أن تحصل السلطة الفلسطينية، عند بدء الإنتاج، على 12.5% من عائدات المبيعات السنوية، بالإضافة إلى ضريبة الدخل البالغة 25% من صافي أرباح الشركات الداخلة في التجمع.

2023

أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في شهر حزيران، موافقة اسرائيل المبدئية على تطوير حقل «غزة مارين» بالتنسيق مع مصر والسلطة الفلسطينية.

## انكشاف الاقتصاد الفلسطيني أمام مخاطر التقلب في أسعار الفائدة

المالي. شاهدنا ذلك خلال الأعوام الماضية التي برز فيها القطاع المصرفي كأحد المحركات الرئيسية للنشاط الاقتصادي وماذا اقتراض للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تعاني من ضائقة مالية مزمنة. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تؤدي تكاليف الاقتراض المرتفعة إلى تثبيط الاستثمار والاستهلاك الخاص والعام، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وآفاق التوظيف، خاصة في الوقت الذي ما زال الاقتصاد الفلسطيني يتعافى فيه من تداعيات جائحة كورونا، ويعاني من تراجع الدعم الخارجي والإنفاق الحكومي في بيئة باتت تتسم بشح مصادر النمو.

## تطور أسعار الفائدة

شهدت أسعار الفائدة على القروض والودائع الدولية ارتفاعاً ملحوظاً في العامين الماضيين إثر قيام معظم البنوك المركزية في العالم برفع أسعار الفائدة بهدف كبح جماح التضخم الناتج عن تعافي الطلب بعد جائحة كورونا وتعطل سلاسل التوريد، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. اتبعت هذه الدول سياسة نقدية تشدديه تركزت على رفع أسعار الفائدة تدريجياً منذ الربع الثاني 2022 بغرض مجابهة الزيادة الكبيرة في أسعار السلع والخدمات، أي معدل التضخم، الذي وصل لمستويات قياسية. وبشكل موازي واصلت البنوك المركزية المصدرة للعملة المتداولة في فلسطين رفع معدلات الفوائد الرسمية خلال العام 2023، حيث وصلت

يفرض اعتماد الاقتصاد الفلسطيني الفريد على عدة عملات، على رأسها الشيك الإسرائيلي، تحديات متعددة الأوجه في تشكيل المشهد الاقتصادي والمالي. تتمتع سلطة النقد الفلسطينية، في غياب عملة سيادية، بسيطرة محدودة جداً على أسعار الفائدة وعرض النقود، مما يجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضة للسياسات النقدية الإسرائيلية ولتقلبات أسعار الفائدة وأسعار صرف الشيك والدولار والدينار، العملات الثلاث الرئيسية المتداولة في السوق المحلي. علاوة على ذلك، إن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني الكبير على الاقتصاد الإسرائيلي في التجارة والعملية، إلى جانب التحديات الجيوسياسية وعدم الاستقرار السياسي، يؤدي إلى تعقيد مهمة الحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي في بيئة عالية الانكشاف للخدمات الخارجية. يحمل هذا الترتيب غير التقليدي آثاراً كبيرة على تكاليف الاقتراض والإنفاق والاستثمار وميزان المدفوعات وديناميكيات سوق الإسكان والتوظيف وتكاليف المعيشة.

## دور سعر الفائدة في تعزيز النمو

ترتبط تكاليف الاقتراض في فلسطين على نحو معقد بالعوامل الخارجية، بما في ذلك أسعار الفائدة التي تحددها البنوك المركزية الإسرائيلية والأمريكية والأردنية. تؤدي أسعار الفائدة المنخفضة إلى خفض تكلفة رأس المال وتحفيز الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي، مما يدفع النمو الاقتصادي ويخلق فرص العمل، ويعزز الاستقرار

الاستقرار السياسي والاقتصادي ومزامنة القطاع العام للقطاع الخاص على التسهيلات الائتمانية. من جهة أخرى يلاحظ اتساع الفرق بين أسعار الفائدة على الاقتراض والودائع (وهو ما يعرف باسم هامش أسعار الفائدة)، بسبب الزيادة الأسرع في أسعار الفائدة على القروض مقارنة بالودائع في فلسطين. يعكس هامش أسعار الفائدة في فلسطين الأخطار والتكلفة والنفقات التشغيلية وحجم السيولة النقدية لدى المصارف لكل عملة من العملات الثلاث.<sup>2</sup> كما يعكس درجة المنافسة بين المصارف في السوق المحلية.

### مبادرة المصارف لتقييد ارتفاع الفوائد

أعلنت جمعية البنوك في فلسطين، بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية، عن مبادرة لخفض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد من مطلع نيسان، وحتى نهاية العام الحالي 2023.<sup>3</sup> حددت المبادرة سقفًا للزيادات على أسعار الفائدة حتى نهاية هذا العام بحد أقصى 1.5% فوق سعر الفائدة الذي اعتاد عميل البنك تسديده في حزيران 2022 على القروض الشخصية لغايات السكن، وبحد أقصى 2% فوق سعر الفائدة كما في حزيران 2022 على القروض السكنية، بالإضافة إلى التزام القطاع المصرفي بعدم رفع الفوائد على التسهيلات الائتمانية حتى نهاية عام 2023 وذلك بغض النظر عن الارتفاعات العالمية. أسهمت هذه المبادرة في تباطؤ وتيرة ارتفاع المتوسط المرجح لأسعار فائدة الإقراض في فلسطين مقارنة بوتيرة ارتفاع معدلات الفائدة الرسمية في الدول المصدرة خلال العام الجاري. كما حدت من زيادة العبء المالي على المقترضين الأفراد. لكن يتوقع أن يستمر الارتفاع في أسعار الفائدة المحلية على الودائع في مطلع العام القادم 2024 كي تحافظ/تجذب المصارف المزيد من ودائع العملاء وتثنيهم عن نقل أموالهم إلى الأسواق التي تدفع أسعار فائدة أعلى. وسيؤدي هذا إلى رفع أسعار الفائدة على القروض وهو ما يمكن أن ينعكس سلباً على الاستهلاك والاستثمار المحلي.

في إسرائيل إلى 4.75% وفي الولايات المتحدة الأمريكية إلى 5.5%، وفي الأردن إلى 7.5% نهاية شهر آب 2023 (الجدول 1).<sup>1</sup>

### جدول 1: المتوسط المرجح زمنياً لمعدل الفائدة الرسمي في إسرائيل والولايات المتحدة والأردن، 2017-2023\*

العملة	شيكل	دولار	دينار
7102	0.10	1.00	3.64
8102	0.11	1.83	4.25
9102	0.25	2.16	4.53
0202	0.14	0.38	2.80
1202	0.10	0.08	2.50
2202	1.25	1.68	3.92
3202**	4.26	4.75	6.91

\* المتوسط المرجح زمنياً يساوي مجموع ضرب مستويات الفائدة في كل فترة زمنية بالأيام خلال السنة الواحدة بالتمثيل النسبي لتلك الفترة من مجمل أيام السنة.

\*\* المتوسط المرجح زمنياً للنصف الأول من العام 2023 حسابات الباحث بناء على البيانات المنشورة على المواقع الإلكترونية لبنك إسرائيل والفيديري الأمريكي والبنك المركزي الأردني.

يعرض الجدول 2 تطور المتوسط المرجح لمعدلات الفوائد على الودائع والقروض في فلسطين. ويعكس ارتفاع معدلات الفوائد المحلية على الودائع والقروض، بالعملات الثلاث الرئيسية المتداولة محلياً، التطورات الدولية وارتفاع أسعار الفائدة في الدول المصدرة لهذه العملات. ويوضح الجدول أولاً ارتفاع فوائده الإقراض بشكل عام في فلسطين عن مستواها في الدول المصدرة للعملات. ويعود هذا إلى نوعين من العوامل. أولاً، غياب عملة وطنية فلسطينية وبالتالي عدم وجود سعر فائدة أساسي، وعدم قدرة سلطة النقد الفلسطينية التأثير أو التدخل في تحديد سعر الفائدة. وثانياً الأخطار المصاحبة لعدم

### جدول 2: المتوسط المرجح لأسعار فوائده الودائع والتسهيلات الائتمانية في فلسطين (%)\*، 2017-2023

العملة النوع	شيكل إسرائيلي			دينار أردني			دولار أمريكي		
	الودائع	القروض	الهامش	الودائع	القروض	الهامش	الودائع	القروض	الهامش
2017	1.43	7.09	5.66	2.19	6.61	4.42	1.39	5.79	4.40
2018	2.07	7.14	5.07	2.57	6.48	3.91	2.27	5.87	3.61
2019	2.52	7.07	4.55	3.21	6.84	3.64	2.85	5.93	3.08
2020	2.09	6.64	4.55	2.12	6.56	4.44	2.00	5.35	3.35
2021	1.75	6.37	4.62	1.70	6.26	4.56	1.62	5.52	3.89
2022	1.83	6.68	4.85	1.73	5.91	4.18	1.79	5.82	4.04
2023**	2.24	7.06	4.82	2.04	6.27	4.23	2.22	6.31	4.08

\* النسب لا تشمل القروض الحكومية، وتمثل المتوسطات المرجحة لأسعار فوائده القروض والودائع المقدمة للأفراد والشركات باختلاف أنواعها وفتراتها، وهي نسب استرشادية فقط.

\*\* المتوسط للنصف الأول من العام 2023 سلطة النقد الفلسطينية وحسابات الباحث

2 <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/factors-affecting-the-net-interest-margin-of-the-banking-sector-in-the-arab-countries.pdf>

3 <https://bit.ly/3Pmwz9Z>

1 <https://bit.ly/3RhB9sS>

## هيكل التسهيلات الائتمانية

شكل الشيكال مع نهاية عام 2022 نحو 46% من إجمالي الائتمان القائم، في حين بلغت حصة الدولار والدينار 34.2% و9.8% على التوالي. ونحو ثلاث أرباع التسهيلات الائتمانية بعملة الشيكال هي قروض (76.4%)، بينما يشكل الجاري مدين نحو 23.5%. تشكل القروض الغالبة العظمى من التسهيلات الائتمانية بعملة الدينار (94.4%) والدولار (89.9%). إن ارتفاع حصة الشيكال من التسهيلات الائتمانية أمر متوقع نظرا إلى تزايد دوره كوسيلة رئيسية للتبادل وكمصدر للدخل، ولأن مطابقة عملة الاقتراض مع الدخول المتحققة تقلل من المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار صرف العملات.

استحوذ القطاع الخاص على نحو 79.7% من التسهيلات الائتمانية نهاية النصف الأول من العام 2023. ويلاحظ أن حصة القطاع الخاص المُقيم من إجمالي التسهيلات الائتمانية بعملة الشيكال متدنية نسبيا (66.4%) عند مقارنتها بالدينار الأردني (78.8%) والدولار الأمريكي (94.5%). حصل القطاع العام على نحو 20.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية النصف الأول من عام 2023. بالعكس من القطاع الخاص كانت معظم قروض القطاع العام بالشيكال (77.9%) (الجدول 4).

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا في حصة الشيكال من إجمالي الودائع والتسهيلات في القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث وصلت إلى 41.2% و46% بالترتيب في نهاية عام 2022 مقارنة بنحو 33.7% و39.7% على التوالي في نهاية عام 2017 (أنظر الجدول 3). تعكس هذه التطورات الاعتماد المتزايد على عملة الشيكال كوسيلة للتبادل نظرا لاعتماد الاقتصاد الفلسطيني الكبير على التجارة مع إسرائيل (55.4% من إجمالي الواردات و89.7% من إجمالي الصادرات في النصف الأول من عام 2023) والدخل المتحقق من العمل في إسرائيل (17.7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022) وعائدات الضرائب (المقاصة) التي تجمعها إسرائيل لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية (68.8% من إجمالي الإيرادات العامة عام 2022)، وجميعها مقومة بالشيكال.<sup>4</sup> كما ساهم ارتفاع سعر صرف الشيكال مقابل العملات الأخرى خلال السنوات الخمس الماضية في زيادة الودائع بهذه العملة للاستفادة من التحسن المتوقع في القدرة الشرائية على افتراض استمرار هذه النزعة.

جدول 3: التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية والودائع في القطاع المصرفي الفلسطيني حسب العملة، 2017-2023

العملة	النوع	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023*
شيكال إسرائيلي	ودائع	33.7%	36.5%	35.9%	36.7%	35.8%	41.2%	44.4%
	تسهيلات	39.7%	36.8%	40.5%	47.4%	49.8%	46.0%	47.3%
دينار أردني	ودائع	23.4%	23.0%	22.4%	21.5%	21.9%	20.2%	19.1%
	تسهيلات	14.1%	15.4%	14.9%	12.5%	12.2%	10.9%	9.8%
دولار أمريكي	ودائع	39.5%	37.6%	38.7%	39.1%	39.4%	35.9%	34.2%
	تسهيلات	44.7%	46.1%	42.9%	38.4%	36.4%	41.1%	40.8%
عملات أخرى	ودائع	3.4%	2.9%	3.0%	2.7%	2.8%	2.7%	2.2%
	تسهيلات	1.5%	1.7%	1.7%	1.7%	1.6%	2.0%	2.0%
المجموع (مليون دولار)	ودائع	11,982.5	12,227.3	13,384.7	15,138.3	16,518.1	16,468.2	16,822.1
	تسهيلات	8026.0	8432.3	9035.2	10078.7	10747.2	11045.0	11688.3

\* كما في نهاية النصف الأول من العام 2023 سلطة النقد الفلسطينية وحسابات الباحث

## إنكشاف الاقتصاد أمام تقلبات أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات

تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على تكلفة الاقتراض والإقراض وتكلفة الفرصة البديلة للإنفاق، وتؤثر وبالتالي على مختلف المتغيرات الاقتصادية، مثل مستويات الإنفاق والاستثمار والتشغيل. وعلى نطاق أوسع، تؤثر أسعار الفائدة على أسعار صرف العملات، والتي يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات مضاعفة على التجارة والاستثمار عبر الأسواق العالمية المترابطة.

يرتبط الإنفاق الاستهلاكي بشكل معقد بأسعار الفائدة، لكنه يحمل بعدا مميزا في فلسطين بسبب الاعتماد الكبير على الواردات

يلاحظ أن نحو 41.4% فقط من الودائع بعملة الشيكال هي بفائدة كما في نهاية النصف الأول من العام 2023، أي أن غالبية الودائع بهذه العملة هي تشغيلية وقصيرة المدى، مثل الحسابات الجارية، وتعكس دور الشيكال كوسيلة تبادل رئيسية. بالمقابل فإن غالبية الودائع بعملة الدينار (64.2%) والدولار (60.8%) هي بفائدة، أي أنها تستخدم لأغراض الاستثمار أساسا. وهذا يتماشى مع النزعة العامة لتسعير السلع المعمرة والأنشطة العقارية بهاتين العملتين في فلسطين، باعتبارهما مخزنان رئيسيان للقيمة.

جدول 4: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة، 2017-2023

العملة	القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023*
شيكل إسرائيلي	القطاع العام	72.6%	73.0%	72.5%	78.6%	79.1%	76.0%	77.9%
	القطاع الخاص المقيم	32.6%	30.4%	34.1%	38.9%	41.1%	38.7%	39.6%
دينار أردني	القطاع العام	16.3%	16.7%	20.4%	13.7%	13.0%	12.0%	10.2%
	القطاع الخاص المقيم	12.8%	14.4%	13.3%	12.0%	12.0%	10.6%	9.8%
دولار أمريكي	القطاع العام	9.9%	9.1%	5.8%	6.7%	7.0%	10.1%	10.0%
	القطاع الخاص المقيم	52.9%	53.4%	50.8%	47.3%	45.1%	48.7%	48.6%
عملات أخرى	القطاع العام	1.2%	1.2%	1.3%	1.1%	1.0%	1.9%	1.9%
	القطاع الخاص المقيم	1.6%	1.8%	1.8%	1.9%	1.8%	2.0%	2.0%

\* كما في نهاية النصف الأول من العام 2023 سلطة النقد الفلسطينية وحسابات الباحث

أو تقديم القروض بعملة مختلفة عن تفضيلات المقرضين لإدارة عملياتهم التشغيلية وسيولتهم بكفاءة، وتحميل هذه المخاطر للمقرضين. يمكن لارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير و/أو ارتفاع قيمة عملة الاقتراض بشكل كبير أن يؤدي إلى زيادة المخاطر المتعلقة بقدرة المقرضين على سداد القروض، ويعرض المصارف إلى مخاطر الملائة المالية.

#### الخلاصة

إن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على عدة عملات، إلى جانب الاستهلاك المفرط للواردات، والاعتماد على التجارة مع إسرائيل، يضيف طبقات من التعقيد إلى المشهد الاقتصادي والمالي في فلسطين. وجود عملة سيادية، وتوفير مساحة أكبر للتحكم بأسعار الفائدة، مهم للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتعزيز التجارة والاستثمار، والاستجابة للإحتياجات التنموية الفلسطينية، وتحقيق بعض العائد من رسوم سك العملة (نحو 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>7</sup>)؛ لكنه أمر محفوف بالمخاطر بسبب القيود التي يفرضها الإحتلال وعدم السيطرة على الحدود والمعابر، وضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، والاعتماد المفرط على الاقتصاد الإسرائيلي في مصادر الدخل الخارجية، هذا بالإضافة إلى البيئة الاقتصادية والسياسية التي تتسم بمخاطرة عالية.

حبيب حن  
جامعة بيرزيت

التي يأتي معظمها من إسرائيل. يمكن أن تؤثر التقلبات في أسعار الصرف، التي تتأثر بفرق أسعار الفائدة بين العملات، على تكلفة السلع المستوردة، مما ينعكس بشكل مباشر على أسعار المستهلك وأنماط الإنفاق. إن تقلبات أسعار الصرف، التي تتأثر إلى حد كبير بالسياسة النقدية الإسرائيلية والمشهد السياسي الإسرائيلي، يمكن أن تؤثر على القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية وعلى تكلفة الواردات، أي أن لها تأثيراً عميقاً على الميزان التجاري الفلسطيني ووضع الاستثمار الدولي ومستويات المعيشة في فلسطين.

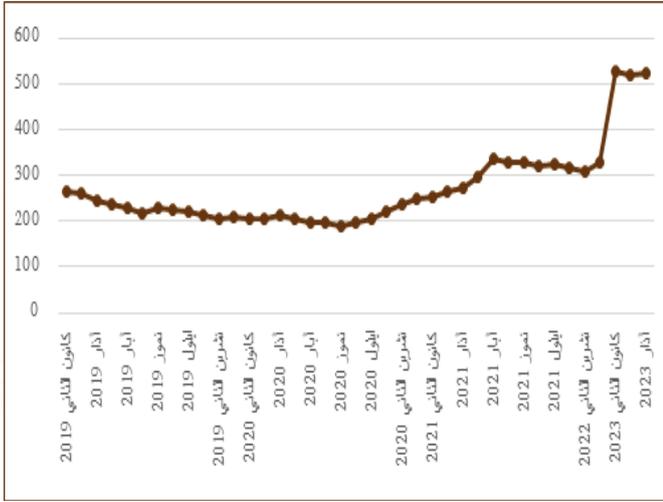
نظراً لثبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار، رغم بعض التغيرات الموسمية ضيقة النطاق، فإن مخاطر التبدل في صرف العملات تقتصر بشكل أساسي على درجة التقلب في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، والذي يؤثر على القوة الشرائية للأسر ويؤدي إلى زيادة تقلب الإنفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي<sup>5</sup>. بالإضافة لذلك، تؤثر التقلبات في أسعار صرف العملات بشكل كبير على سوق الإسكان الفلسطيني، وعلى الأسر والشركات من خلال تأثيرها على الديون. يؤدي ضعف الشيكل تجاه الدولار، بسبب ارتفاع المخاطر السياسية داخل إسرائيل كما يحدث حالياً، إلى زيادة العبء المالي على المقرضين الذين يحصلون على كامل دخلهم بالشيكل الإسرائيلي ويحولونه إلى الدولار الأمريكي أو الدينار الأردني لسداد أقساط قروضهم وديونهم. علماً أن 93% من العاملين بأجر يتلقون رواتبهم وأجورهم بالشيكل (4.5% بالدولار و2.5% بالدينار)<sup>6</sup>، وينعكس هذا بارتفاع العجز عن تحمل تكاليف السكن وزيادة مخاطر التخلف عن سداد القروض/الديون وبشكل خاص على الأسر التي تعيش في وحدات سكنية مستأجرة بالدولار/دينار أو تم شرائها بقروض بالدولار/دينار، أو التي اشترت سلعاً مرتفعة التكلفة (مثل السيارات والأجهزة) بالدين.

أيضاً، يمكن أن تؤدي التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات المتداولة محلياً إلى تقليل فعالية المصارف في العمل كوسطاء ماليين، نظراً لإمكانية عدم تطابق عملات الودائع مع تفضيلات المقرضين. هذا يمكن أن يدفع المصارف إما إلى استيعاب تفضيلات المقرضين وتحمل مخاطر تقلب أسعار صرف العملات،

5 <https://library.palestineconomy.ps/public/files/server/20151012145822-1.pdf>

## هل يدر زيت الزيتون الفلسطيني ذهباً؟

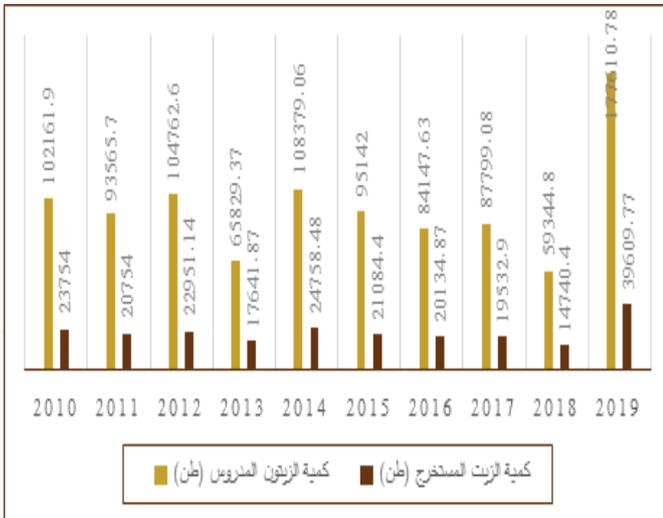
شكل 1: تطور أسعار زيت الزيتون في إسبانيا (يورو لكل 100 كغ)



المصدر: مجلس الزيتون العالمي.

<https://www.internationaloliveoil.org/wp-content/uploads/2023/04/IOC-prices-rev.0-1.html#content>

شكل 2: كميات الزيت والزيتون المنتجة في فلسطين للأعوام 2010-2019



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table\\_id902=](https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id902=)

أما بالنسبة للموسم الحالي فبحسب تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية لن تزيد الكميات المنتجة عن 12 ألف طن. ويعود ذلك إلى ضعف حمولة أشجار الزيتون نتيجة عدم تغذيتها لتعويض ما فقدته من مواد عضوية خلال الموسم الماضي، والتذبذب الشديد في درجات الحرارة بين الليل والنهار خلال موسم الصيف، وهو ما خلق مناخاً غير مناسب لتشكل ثمار الزيتون. ومن المتعارف عليه أنه خلال المواسم الضعيفة تزيد احتمالية إصابة أشجار الزيتون بالحشرات.<sup>6</sup>

لم يكن إنتاج زيت الزيتون في العالم بمنأى عن التغيرات المناخية العالمية، إذ كان له نصيب من تبعات ارتفاع الحرارة والجفاف التي تسببت بانخفاض كبير في إنتاج الزيتون في جنوب أوروبا هذا العام. ويتوقع أن يصل إنتاج إسبانيا، وهي الأولى عالمياً في إنتاج وتصدير الزيت، إلى 620 ألف طن فقط هذا الموسم مقارنة مع 1.5 مليون طن كانت تنتج سنوياً<sup>1</sup>. أدى قصور الإنتاج هذا إلى ارتفاع حاد في أسعار زيت الزيتون (أنظر الشكل 1). وشهدت دول مثل تونس ارتفاعاً في أسعار زيت الزيتون هذا العام بنسبة 100% عن العام الماضي<sup>2</sup>. ومن المتوقع أن يصل سعر الزيت من النوع الممتاز الذي تنتجه جزيرة كريت اليونانية إلى 12-15 يورو لكل ليتر خلال أشهر الشتاء. ودفع نقص الإنتاج وارتفاع الأسعار الحكومية التركية لإعلان حظر تام على تصدير الزيت بالجملة لمدة ثلاثة أشهر، بدءاً من مطلع تشرين الأول لضمان تغطية الاستهلاك المحلي. هذا الارتفاع الحاد في الأسعار دفع مجلة (ميدل إيست آي) لأن تعلن أن "زيت الزيتون أصبح مثل الذهب".

وبشكل مواز تشهد الأسواق العالمية ارتفاعاً في الطلب على زيت الزيتون. إذ قدر مجلس الزيتون العالمي أن استهلاك العالم من زيت الزيتون تقريبا تضاعف ما بين موسمي 1991 و 2021 ووصل إلى 3,125 ألف طن<sup>3</sup>. والسؤال الذي نسعى للإجابة عليه في هذه المتابعة هو التالي: ما هي فرص استفادة زيت الزيتون الفلسطيني من هذه التغيرات الإيجابية في الأسعار والطلب العالمي؟

### الإنتاج والاستهلاك المحلي من زيت الزيتون

تنتج فلسطين، حسب تقديرات مجلس الزيتون الفلسطيني، نحو 22 ألف طن سنوياً من زيت الزيتون، وهو إنتاج محدود مقارنة بالإنتاج العالمي الذي يبلغ 3.5 مليون طن سنوياً. شهد العقد الماضي ارتفاعاً في إنتاج الزيتون والزيت الفلسطيني. فقد تم في العام 2019 درس ما يقارب من 177 ألف طن من الزيتون، لاستخراج حوالي 39,600 طن من الزيت<sup>4</sup>. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 200% عن الموسم السابق، وهو أعلى كمية تم انتاجها منذ العام 2010 (أنظر الشكل 2). كما شهد الموسم السابق (2022) إنتاجاً مرتفعاً من الزيتون (موسم ماسي) إضافة إلى خلوه من الإصابة بالحشرات مثل ذبابة الزيتون، حيث وصلت كمية زيت الزيتون المستخلصة إلى 36 ألف طن. أي أن إنتاج زيت الزيتون العام الماضي في فلسطين كان ممتازاً من ناحية الكمية والجودة.<sup>5</sup>

1 <https://www.middleeasteye.net/news/olive-oil-has-become-gold-demand-middle-east-olive-oil-skyrockets-amid-drought-europe>

2 المرجع السابق

3 <https://www.internationaloliveoil.org/changes-in-olive-oil-consumption/>

4 <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2511.pdf>

5 كميات الزيت المستخرجة في الأعوام 2020-2022 من إحصائيات وزارة الزراعة.

6 فياض، فياض (مدير عام مجلس الزيتون الفلسطيني). مقابلة شخصية (5/9/2023).

يشير مدير عام مجلس الزيتون الفلسطيني بداية إلى ما يتعلق بأن المساحات المزروعة من زيت الزيتون في فلسطين ليست بالمساحات الشاسعة المناسبة للتصدير عالمياً. عدا عن أن اتفاقيات تصدير زيت الزيتون تضع التزامات على الدول المصدرة تحدد الكمية المطلوبة لعدة سنوات وهو ما يخشى المستوردون والمصدرون عدم قدرة فلسطين على الالتزام به، خصوصاً في المواسم ضعيفة الانتاجية.

يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف إنتاج زيت الزيتون الفلسطيني المرتبطة أساساً بارتفاع كلفة اليد العاملة. حيث أن نقص الأيدي العاملة الراغبة في العمل بقطف الزيتون يرفع من مستوى الأجور. ينعكس هذا على الارتفاع النسبي لسعر زيت الزيتون الفلسطيني. فأسعار الزيت في فلسطين غير مرتبطة بالأسعار العالمية للزيت وهي أعلى منها بشكل ملحوظ. وهو ما يعني أن ارتفاع أسعار زيت الزيتون عالمياً لا يشكل فرصة كبيرة للزيت الفلسطيني نظراً لأن أسعاره ما تزال أعلى بالمقارنة مع الارتفاع الجديد في أسعار زيت الزيتون عالمياً.

### الخطط المستقبلية

هناك إمكانية لزيادة فرص تصدير زيت الزيتون الفلسطيني بشكل بسيط في حال منح شهادات جودة عالمية، أو شهادات منتج عضوي. قد يساهم تصدير زيت الزيتون الفلسطيني بشكل أوسع لأسواق جديدة بارتفاع سعره، مما سيزيد من ربح المزارعين. لكن الحصول على شهادات الجودة العالمية يتطلب تغيير نهج العمل الحالي في التعامل مع ثمار الزيتون في كافة مراحل قطفها والعناية بها وعصرها وهو ما يتطلب فترة زمنية وعمل شاق من قبل المزارعين<sup>12</sup>.

تشجع وزارة الزراعة على زراعة مساحات أكبر من أشجار الزيتون لزيادة الإنتاج المحلي من زيت الزيتون الذي من شأنه أن يخلق فرص أكبر للتصدير، حيث أنه دون زيادة المساحات المزروعة بأشجار الزيتون سيكون من الصعب توفير كميات كافية للتصدير من زيت الزيتون. على أن يترافق ذلك مع استخدام الممارسات المثلى للعناية بأشجار الزيتون ومنها استخدام الري التكميلي، مكافحة الطيور الطبيعية للحشرات باستخدام المصائد الغذائية، التسميد الجيد للأشجار باستخدام السماد الطبيعي (الكومبوست)، استخدام مجزات العشب للتخلص من العشب بطريقة تبقي سطح التربة مغطى مما يحفظ الرطوبة داخلها ويقلل التبخر بالتالي يوفر المياه للأشجار ويحميها من الجفاف، استخدام طرق صحيحة للتقليم، وزيادة كفاءة تخزين مياه الأمطار. وأن تترافق تلك الممارسات البيئية مع إدخال المكننة الحديثة في قطف ثمار الزيتون التي من شأنها تقليل تكلفة اليد العاملة، وبالتالي تحسين المنافسة السعرية لزيت الزيتون الفلسطيني.

يقدر الاستهلاك المحلي من زيت الزيتون في الضفة والقطاع بحوالي 16 ألف طن (13 ألف طن في الضفة الغربية، و3 آلاف طن في قطاع غزة). واستهلاك الفرد الفلسطيني من زيت الزيتون منخفض ويتراوح من 3-3.5 لتر/ سنة مقارنة مع متوسط استهلاك الفرد في الدول المنتجة لزيت الزيتون، التي يصل استهلاك الفرد فيها إلى 20 لتر/ سنة كما في اليونان وهو الأعلى عالمياً. ويبلغ الاستهلاك الفردي 14.2 لتر/سنة في إسبانيا، ولكن 4.7 و 4.9 لتر/ سنة في كل من المغرب وسوريا<sup>7</sup>.

### استيراد وتصدير زيت الزيتون الفلسطيني

يمنع استيراد زيت الزيتون إلى السوق الفلسطينية كلياً. ولم يتم منح أي تاجر رخصة استيراد إطلاقاً منذ التسعينات. إلا أن عدم السيطرة على الحدود والمعايير التجارية تفتح المجال واسعاً أمام تهريب الزيت الأجنبي وبيعته كزيت فلسطيني<sup>8</sup>.

تم في العام 2021 تصدير ما يقارب 8 آلاف طن من زيت الزيتون الفلسطيني إلى العالم بقيمة 38.5 مليون دولار. حوالي 5.7 ألف طن منها ذهبت إلى دول الخليج، وبشكل أساسي إلى الكويت والسعودية والإمارات. وتم تصدير 1.7 ألف طن إلى أمريكا، وحوالي 8 طن إلى الأردن، و3 طن إلى عدة دول في الإتحاد الأوروبي و 1.8 طن إلى بريطانيا<sup>9</sup>.

### هل ستستفيد فلسطين من ارتفاع أسعار زيت الزيتون عالمياً؟

بداية في ظل التوقعات بموسم منخفض الإنتاجية في فلسطين، كما في العالم، لن يكون هنالك فائض لتصديره زيادة عن ما يتم تصديره عادة إلى الدول المذكورة سابقاً. فما سوف يتم استخراج من كميات من زيت الزيتون المحصودة خلال العام، مع ما هو مخزن من العام الماضي، سيكفي احتياجات الاستهلاك المحلي والتصدير السنوي العادي فقط<sup>10</sup>. حيث لن تتجاوز الكميات المتوفرة الـ 22 ألف طن، وهو تقريباً المستوى السنوي لزيت الزيتون المستخرج في الضفة الغربية وقطاع غزة. أي أن إيرادات تصدير الزيت إلى الخارج وعوائد بيع الزيت محلياً، أي الإيرادات التي سيحققها مزارعو الزيتون بالتالي، يمكن أن ترتفع مع ارتفاع الأسعار الدولية والمحلية. لكن لن يكون هناك مكاسب كبيرة لأن كمية الإنتاج لن تشهد زيادة ملحوظة.

وعلى الرغم من الجودة التي يتمتع بها زيت الزيتون، حيث أن ما نسبته 43% من الزيت في محصول 2015 كان من نوعية زيت الزيتون البكر الفاخر<sup>11</sup>، هناك محددات تحول دون قدرة الزيت الفلسطيني على أن يأخذ مكاناً له في سوق الزيت العالمي.

7 <https://www.centrafoods.com/blog/who-in-the-world-consumes-the-most-olive-oil>

8 مدير دائرة التصدير - الإدارة العامة للتسويق في وزارة الزراعة. ناريمان عودة أبو السعود. 12/9/2023 مقابلة هاتفية.

9 UN Trade Statistics. <https://unstats.un.org/unsd/trade/default.asp>

10 المرجع 7.

11 المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية، الإدارة العامة للإرشاد والتنمية الريفية. (2015/2014). تقييم جودة أداء المعاصر في محافظات الضفة الغربية للموسم 2015/2014. وزارة الزراعة الفلسطينية.

## توصية من البنك الدولي: تقليص دعم المحروقات

تؤكد المقالة أن دعم المحروقات له طابع تراجعى (Regressive)، أي أنه يعمل لصالح الأغنياء أكثر منه للفقراء. وهذا على عكس دعم سعر الكهرباء والتحويلات النقدية للعائلات الفقيرة التي لها طابع تقدمي. إذ على الرغم من أن الفقراء يستفيدون أيضا من دعم المحروقات، فإن هذا يتم بشكل عالي الالفاعلية. ذلك لأن نحو 18% من الدعم يذهب إلى أغنى 10% من العائلات، في حين لا يحصل أفقر 10% من العائلات سوى على 6% من الدعم.

بلغت قيمة دعم المحروقات نحو 410 مليون شيكل سنويا بالمتوسط خلال العقد الماضي. وفي حال تطبيق اقتراح تقليص الدعم بنسبة 50% فإن هذا سيوفر للخزينة نحو 200 مليون شيكل سنويا. وهو ما سيسمح بتمويل نحو 40% من موازنة البرنامج الوطني للتحويلات النقدية للعائلات الفقيرة. أي دعم التحويلات إلى نحو 46 ألف عائلة تعاني من الفقر المدقع. أو يمكن أن يمول ما يعادل 50% من الاحتياجات الاستثمارية اللازمة سنويا لمواجهة التحديات البيئية في مجال المياه والطاقة.

تؤكد المقالة في النهاية على أن أي برنامج لهذا الهدف (تخفيض دعم المحروقات بنسبة 50%) يجب أن يدرس بعناية فائقة قبل تطبيقه، وأن يتم التطبيق بشكل تدريجي ليسمح للسكان بالتأقلم، ذلك لأن دعم المحروقات، على الرغم من طابعه التراجعي اجتماعيا، ما زال يوفر دعما لمعاش الفقراء في مجالات معينة.

نشر البنك الدولي على صفحته الرسمية مقالة مختصرة تدعو وزارة المالية إلى تقليص دعم المحروقات في الأراضي الفلسطينية بمقدار النصف<sup>1</sup> وبررت المقالة توصيتها هذه بأن هناك مطالب متزايدة على الموارد المحدودة للحكومة. وهو ما يفرض وضع استراتيجيات واضحة لتوفير موارد كافية للأولويات الضرورية للتنمية، وبشكل خاص لجهود تقليص الفقر ولوضع حلول للهشاشة البيئية. ومن بين أهم الطرق لتحرير الموارد للأولويات الضرورية للتنمية البدء بإصلاح أنظمة الدعم الحكومي، بهدف تحسين الظروف المعيشية للجزء الأكثر فقرا من السكان (في قطاع غزة وجنوب الضفة)، والحد من التدهور البيئي (مثل القصور المائي الحاد الذي ستعاني منه الأراضي الفلسطينية خلال العقد القادم). وتؤكد المقالة مبدئيا أنه ليس من السهل إيجاد حلول لهذه العقبات في ظل القيود المالية الصارمة. ولكن إصلاح نظام دعم المحروقات هو أحد المدخل الممكنة.

لا تقدم المقالة تعريفا لماهية الدعم المقدم للمحروقات في الأراضي الفلسطينية، ولكن يفهم ضمنا أن الدعم يعادل الفرق بين أسعار المشتقات النفطية في إسرائيل وأسعارها في الضفة والقطاع. وتقدر المقالة أن قيمة هذا الدعم تبلغ نحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة. ولقد ارتفعت قيمة الدعم هذا في 2022 بنسبة تقارب 200% عن مستواها في 2021 بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية. وهذا ما يفرض ضغوطا متزايدة على تحويلات الموازنة للأغراض الاجتماعية الأخرى، مثل التعليم والتحويلات النقدية للعائلات الأشد فقرا، والحاجات الاستثمارية الملحة.

1 <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/reforming-fiscal-subsidies-palestinian-territories-help-address-critical-development>